دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية ـ دراسة ميدانية

د. سامي محمد أحمد غنيمي[1]

ملخص البحث:

يتناول البحث موضوع دور المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية الدورية في التنبؤ، وعلاج التعثر والفشل المالي، خاصة في ظل تعدد حالات الإفلاس والتصفية التي تعرضت لها العديد من الشركات والمؤسسات المالية العالمية في ظل الأزمة المالية الحالية.

وقد تناول الباحث الجوانب المتعلقة بموضوع البحث ، حيث تناول الأزمة المالية العالمية والأسباب المحاسبية التي أدت إليها ، والتداعيات والآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي من جراء سيطرتها علي الاقتصاد الأمريكي واقتصاد غالبية الدول المرتبطة به ، كما تناول الباحث مشكلة التعثر والفشل المالي بوصفها النتيجة المباشرة للأزمة المالية ودور التقارير المالية الدورية وما تتضمنه من معلومات محاسبية في التنبؤ والحد من ظاهرة التعثر والفشل المالي . وتوصل الباحث في نهاية البحث إلي أن التقارير والقوائم المالية الدورية يمكن أن تساهم بشكل فعال في مواجهة مشكلة التعثر أو الفشل المالي إذا تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية في هذا الشأن ، وهو ما يؤدي إلي تطوير مهنة المحاسبة بما يتفق مع اتجاه الاقتصاد العالمي نحو مواجهة التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية ، كما أوصت الدراسة بضرورة أن تلتزم الشركات والبنوك بإعداد التقارير المالية الدورية خلال السنة المالية إلي جانب التقارير السنوية لتحقيق المزيد من الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية.

كما قام الباحث من خلال الدراسة الميدانية ، باختبار فروض البحث لإثبات صحة ، أو عدم صحة تلك الفروض ؛ حيث تم تحليل نتائج الاستقصاء علي عينة الدراسة باستخدام برنامج (SPSS) ، وتم عرض نتائج اختبارات فروض البحث بناءً علي تحليل نتائج الردود الواردة علي قائمة الاستقصاء.

الكلمات المفتاحية:

المعلومات المحاسبية الدورية ، التقارير والقوائم المالية ، التنبؤ ، التعثر المالي ، الفشل المالي ، الأزمة المالية العالمية ، تداعيات الأزمة المالية.

(١) أستاذ المحاسبة المساعد ـ كلية التجارة ـ جامعة ينها.
Sm277377@gmail.com

" Rotating The Role of Accounting Information in Predicting Defaults and Financial Failure Under The Global Financial Crisis - An Empirical Study "

Abstract :

This paper deals with the subject of the role of accounting information in the financial statements and periodic reports to predict, cure defaults and financial failure, especially in light of the multiplicity of cases of bankruptcy, liquidation suffered by many international companies and financial institutions in the current financial crisis.

The researcher addressed aspects related to the search topic, where he addressed the global financial crisis and accounting reasons that led to it, and the repercussions and negative effects suffered by the global economy as a result of control on the US economy and the economy of the majority of the associated countries, as the researcher problem faltering financial failure as a direct result of the crisis Finance and the role of periodic financial reports and component accounting information in forecasting and reduce the phenomenon of faltering financial failure, and reached a researcher at the end of the search to the accounting periodic reports can contribute effectively in the face of faltering problem or financial failure if it is prepared in accordance with international accounting standards in this matter, which leads to the development of the accounting profession in line with the direction of the global economy towards the face of the consequences and the negative effects of the global financial crisis, as the study recommended that companies and banks shall prepare periodic financial reporting during the fiscal year in addition to annual reports to achieve more confidence and credibility of accounting information.

The Researcher through the field study , testing hypotheses to validate , or non-validity of those assumptions ; where was the analysis of the survey results on a sample study using (SPSS) program , were presented the results of research hypothesis tests based on the analysis results of the responses to the list of the survey.

Key words :

Rotating Accounting Information , Reports and Financial Statements , Forecasting , Financial Distress , Financial Failure , The Global Financial Crisis , The Repercussions of The Financial Crisis.

الإطار العام للبحث

مقدمة :

لقد تعرضت معظم دول العالم للعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية خلال القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين ، نتجت عنها تداعيات خطيرة علي النظام الاقتصادي العالمي ؛ مما ترتب عليه تعرض العديد من الشركات العالمية للتعثر المالي ، وما تبعه من الإفلاس ؛ نتيجة عدم القدرة علي الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين ؛ والذي أدى بها في النهاية إلي الانهيار، والخروج من السوق نهائياً. وقد كانت أشد الأزمات المالية ضراوة علي العالم ؛ تلك الأزمة المالية التي ظهرت منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ م وما زال الاقتصاد العالمي يعاني من تداعياتها حتى اليوم ، والتي تعثرت بل وانهارت علي آثارها العشرات من الشركات والبنوك العالمية العملاقة ، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأخرى التي ترتبط بعلاقات اقتصادية كبيرة معها.

وفي ظل اجتياح الأزمة المالية العالمية الأخيرة لمعظم الاقتصاديات العالمية فإن تفعيل دور المعلومات المحاسبية الدورية يلعب دورا مُهمّاً يكفل ضبط أداء الشركات ومواجهة التداعيات والآثار السلبية لتلك الأزمة من خلال ضبط الأداء المحاسبي ، وما يترتب علي ذلك من دقة النتائج وحماية الشركات من التعرض لأي أزمات مالية يمكن أن تعصف بها وتقودها إلي التعثر أو الفشل المالي. وتأتي هذه الدراسة لتوضيح مدى أهمية المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر المالي في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة ؛ حيث تهدف التقارير المالية الدورية إلي إعطاء المستثمرين والمحللين الماليين وباقي المستخدمين معلومات محاسبية أفضل وأكثر ثقة ومصداقية حول نتائج السنة المالية ككل ، خاصة أن هذا الهدف يحتاج من الجهات العلمية والمهنية المسئولة عن المحاسبة أن تقوم بإجراء تعديلات علي بعض السياسات والمعايير المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية السنوية.

حيث أشارت العديد من الدراسات أن التقارير المالية الدورية تُعد مصدراً مُهِماً للمعلومات المحاسبية؛ لأنها تحقق خاصية الملاءمة والتوقيت المناسب بالنسبة للمستثمرين وإدارة المنشأة، وهو ما يساعد علي اتخاذ القرارات الاستثمارية ومواجهة الأزمات المالية المتوقعة.

ونظراً لأهمية المعلومات المحاسبية الدورية بالنسبة للمنشأة والمستثمرين فقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) منذ فبراير عام ١٩٩٨ والذي تلتزم الشركات بموجبه بالإفصاح الربع سنوي عن المعلومات المالية بصورة مشابهة للتقرير السنوي ، والتي يمكن الاستدلال من خلالها علي الاختلاس أو الأخطاء والغش ؛ وعليه فإن الباحث سوف يتناول موضوع دور المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الدورية نظراً لأهميتها في مواجهة أسباب التعثر المالي الذي قد تتعرض له الشركات ، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة.

مشكلة البحث:

تُعدُّ ظاهرة التعثر والفشل المالي من أكبر المشكلات التي تصاحب الأزمات المالية التي أصابت النظام الاقتصادي العالمي من فترة إلي أخرى ، وتعد الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت معظم دول العالم منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ م وما زال النظام الاقتصادي العالمي يعاني من آثارها حتى الآن من أصعب الأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي ، وهو ما أدى إلي تعرض العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية للتعثر والإفلاس المالي ؛ حيث أشارت الإحصائيات أن الأزمة المالية العالمية أدت إلي تعثر وإفلاس حوالي ١١٠ بنكاً ومؤسسة مالية دولية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حتى نهاية عام ٢٠٠٨ م.

ومع زيادة حالات التعثر والإفلاس المالي التي صاحبت الأزمة المالية العالمية الحالية في الفترة الأخيرة ، زاد الاهتمام من جانب الباحثين والهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة بدراسة نماذج وأساليب التنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات ، والتعرف على أهم السبل أو الإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها للقضاء علي هذه المشكلة مستقبلاً أو الحد من تداعياتها وآثارها السلبية . وفي هذا السياق اتجهت بعض الدراسات والآراء إلي تركيز الضوء علي دور التقارير والقوائم المالية الدورية (المرحلية) في التنبؤ بعدم القدرة علي سداد الالتزامات المالية أو عدم القدرة علي الاستمرار في ممارسة النشاط ، فكما هو معروف أن نقص المعلومات المحاسبية وعدم توفرها بصورة دورية يؤدي إلي عدم وجود رؤية مستقبلية لنشاط الشركة ومدي قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها ، وهو ما يؤدي في النهاية إلي التعثر والإفلاس المالي لتلك الشركة.

وبناءً علي ما سبق فإن مشكلة البحث يمكن تحديدها في دراسة مدي الدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية الدورية في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي الذي يمكن أن تتعرض له الشركات في ظل وجود الأزمة المالية العالمية التي انهارت بسببها العديد من الشركات العالمية التي لم يكن من المتوقع انهيارها، أو خروجها من النظام الاقتصادي بأي حال من الأحوال ، ومن هنا يمكن التعرف علي طبيعة مشكلة البحث من خلال التساؤلات البحثية التالية :

(١) ما هي طبيعة التعثر المالي والإفلاس المالي للشركات ؟ وهل يمكن التنبؤ بهذه المشكلات ؟

(٢) ما هي العلاقة بين التعثر والإفلاس المالي والأزمة المالية العالمية ؟ وما هو دور الأزمة المالية في زيادة حالات التعثر والفشل المالي للشركات ؟

(٣) ما هي إيجابيات استخدام المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي للشركات في ظل الأزمة المالية العالمية ؟

(٤) ما هي الإجراءات التي يمكن اقتراحها لتطوير المعلومات المحاسبية الدورية للحد من التعثر والإفلاس المالي في ظل الأزمة المالية العالمية ؟.

وهذه التساؤلات تعكس مشكلة البحث التي يسعى الباحث إلي إبرازها ، ومحاولة التغلب عليها واقتراح الإجراءات اللازمة لتطويرها ، وذلك بهدف علاج مشكلة التعثر والإفلاس المالي ، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة للاقتصاد العالمي.

أهداف البحث :

يسعى الباحث من وراء إعداد هذا البحث إلي تحقيق هدفٍ رئيسي يتمثل في : تحديد مدى الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في التقارير المالية المرحلية في مواجهة وعلاج مشكلة التعثر والإفلاس المالي التي يمكن أن تتعرض لها الشركات أو البنوك والمؤسسات المالية خاصة مع وجود التداعيات والآثار السلبية المصاحبة للأزمة المالية العالمية السائدة حتى الآن ، ولتحقيق هذا الهدف ، فإن الباحث يمكن أن يحققه من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية ، وهي:ـ

(١) دراسة دور تداعيات وآثار الأزمة المالية العالمية في تعرض الشركات والبنوك والمؤسسات المالية للتعثر أو الإفلاس المالي.

(٢) دراسة وتحليل دور المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) في التنبؤ بالتعثر المالي وتجنب الوصول إلي مرحلة الإفلاس للشركات.

(٣) اختبار مدي صحة فروض البحث ، من خلال عمل قائمة استبيان يتم توزيعها علي عينة من مديري بعض الشركات والبنوك ، وعينة أخرى من بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، والسعودية تخصص المحاسبة والمراجعة.

فروض البحث :

لتحقيق أهداف البحث فإن الباحث سوف يقوم من خلال تلك الدراسة بتحديد واختبار مجموعة من الفروض الأساسية التي يمكن حصرها في الفروض التالية :

(١) تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية علي المهتمين بمهنة المحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات ، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

(٢) يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

(٣) تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

أهمية البحث :

يرى الباحث أن أهمية البحث تنبع من أن موضوع التنبؤ بالتعثر أو الإفلاس المالي للشركات يساعد إدارة الشركة والمساهمين والمستثمرين وكذلك المراجع الخارجي وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة علي اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي تكفل مواجهة هذه المشكلة وتجنب الشركة من الوصول إلي مرحلة

التصفية والخروج من النشاط الاقتصادي وتضمن لها الاستمرار في ممارسة النشاط والنمو ، خاصة في ظل انتشار تداعيات الأزمة المالية العالمية التي مازالت تلقي بظلالها علي النظام الاقتصادي العالمي حتي الآن.

كما تزداد أهمية البحث في أنه قد يمثل خطوة إيجابية نحو إبراز دور المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي ، وبالتالي اعتبار هذا الدور ضمن الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ التعثر والإفلاس المالي للشركات واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لمواجهته في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

منهج البحث :

حتى يستطيع الباحث دراسة المشكلة والتغلب عليها من خلال الإجابة علي الأسئلة البحثية السابق ذكرها ، وتحقيقاً لأهداف البحث فإن الباحث سوف يعتمد علي كل من المنهج الاستنباطي ، والمنهج الاستقرائي عند تناول الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث وتحليلها ، والوصول إلي إمكانية الاستفادة منها ، وكذلك عند تناول طبيعة وآثار مشكلة التعثر المالي علي الشركات ، ودور كل من تداعيات الأزمة المالية العالمية والمعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) الواردة بالقوائم المالية الدورية في إطار مواجهة تلك المشكلة والحد من الآثار السلبية المصاحبة لها ، والإجراءات أو المقترحات التي يمكن عرضها لتطوير دور المعلومات المحاسبية الدورية في مجال التنبؤ بالتعثر المالي؛ وبالتالي وقاية الشركات من ويلات الإفلاس وضمان الاستمرار والنمو داخل النظام الاقتصادي.

كما اعتمد الباحث علي المنهج التحليلي عند القيام بالدراسة الاختبارية بغرض اختبار مدي قبول أو رفض فروض البحث السابق ذكرها في مقدمة البحث ، وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان يتم توزيعها علي عينة من مديري بعض الشركات والبنوك المصرية والسعودية ، وعينة أخرى من بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية تخصص المحاسبة والمراجعة.

خطة البحث :

يرى الباحث أنه وفقاً لمشكلة البحث ، وانطلاقاً من أهميته ، وأهدافه ، وفروضه التي يسعى إلي دراستها وتحقيقها ، أنه يمكن تقسيم البحث إلي القسمين التاليين :

القسم الأول : الدراسة النظرية.

وتقوم هذه الدراسة النظرية – وفقاً لأهداف البحث – على ثلاثة مباحث تأتي على هذا النحو :

المبحث الأول : بعض الدراسات السابقة في موضوع البحث.

المبحث الثاني : تداعيات الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بالتعثر والفشل المالي.

١/٢ : الأسباب والتداعيات المصاحبة للأزمة المالية العالمية.

٢/٢ : تداعيات الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بالتعثر والفشل المالي.

المبحث الثالث : دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي.

١/٣ : طبيعة ومفهوم التعثر والفشل المالي للشركات.

٢/٣ : المعلومات المحاسبية الدورية ودورها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي.

القسم الثاني : الدراسة الميدانية.

النتائج والتوصيات.

مراجع البحث.

الملاحق.

القسم الأول : الدراسة النظرية

المبحث الأول

الدراسات السابقة في موضوع البحث

لقد تناولت العديد من الدراسات بعض الجوانب المتعلقة بموضوع البحث ، منها : دراسات تناولت مشكلة التعثر أو الإفلاس المالي ، ومنها ما تناول الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بالمحاسبة ، ومنها ما تناول المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) ودورها في ترشيد قرارات الإدارة وزيادة الثقة والمصداقية لدي المساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة ، ويمكن للباحث أن يستعرض بعضاً من أهم تلك الدراسات ، فيما يلي :ـ

(١) دراسة (غنيمي ، سامي محمد ، ٢٠١٥) التي تناول فيها الباحث الأزمة المالية المعاصرة ومدي تأثيرها علي الاقتصاديات العالمية ، ودورها واضطلاعها في تعثر وانهيار العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ، وأهمية الشفافية والإفصاح المحاسبي في زيادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية ، وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلي أن تفعيل وتطوير معايير ومبادئ الشفافية والإفصاح المحاسبي وتطبيقها بصورة ملزمة يساهم بدرجة كبيرة في مواجهة الأزمة المالية ، والحد من تداعياتها من خلال تقديم معلومات محاسبية أكثر ثقة ومصداقية ، والتي تساهم بدورها في ترشيد قرارات المساهمين والمستثمرين والحفاظ علي حقوقهم ، وبالتالي حماية الشركات من التعرض لشبح التعثر وما يتبعه من الإفلاس المالي والتصفية والخروج نهائياً من النشاط الاقتصادي.

(٢) دراسة (خليل ، محمد أحمد ، ٢٠١٢) والتي تناول فيها الباحث التعثر والفشل المالي للشركات وأهمية التنبؤ به في ضوء الأزمة المالية العالمية ، من خلال عرض تداعيات الأزمة المالية والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية ، ثم تناول النموذج المقترح للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام بيانات التدفقات النقدية ، وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلي أن النسب والمؤشرات المالية، والمؤشرات غير المالية لها دور مهم في التنبؤ بالتعثر المالي ، من خلال النموذج المقترح . وذَكر الباحثُ مجموعة من النتائج والتوصيات الأساسية كان من أهمها :

(أ) أن الجزء الأكبر من أسباب التعثر المالي للشركات يرجع إلي مشاكل في السيولة النقدية.

(ب) أن الاهتمام ببيانات التدفقات النقدية في صياغة نموذج التنبؤ بالتعثر المالي يساعد بدرجة كبيرة في إظهار الجانب الأكبر من التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

(ج) ضرورة الاهتمام بتحليل النسب والمؤشرات المحاسبية النقدية للوقوف علي طبيعة ومدى تأثير الأزمة المالية العالمية علي مستقبل الشركة ومدى قدرتها علي الاستمرار والنمو.

(٣) دراسة (Bunyaminu & Issah , 2012) والتي تناولت عمل دراسة مقارنة بين عدد من النماذج التي تم استخدامها في عملية التنبؤ بفشل الشركات البريطانية ، وذلك بالتطبيق علي ١٠٠ شركة بريطانية نصفها تعرض للإفلاس ، والنصف الآخر لم يتعرض للإفلاس في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠ . وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من النسب لها قدرة أكبر علي التنبؤ بالتعثر والفشل المالي ، وقد أشارت الدراسة إلي أن الأزمة المالية كانت لها آثار واضحة علي بعض الشركات البريطانية جعلتها غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها نتيجة نقص السيولة ، وهو ما جعلها تتعرض للتعثر والإفلاس المالي ، وهو ما جعل نماذج التنبؤ بالتعثر المالي ذات أهمية كبيرة في مساعدة الإدارة في متابعة أداء الشركات واتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي تلك المشاكل.

(٤) دراسة (ريحان ، الشريف ، وآخرون ، ٢٠١٢) التي تناولت الجوانب الفكرية للفشل المالي من التشخيص إلي التنبؤ فالعلاج ، حيث تم عرض لمفهوم كل من الفشل المالي ، والتعثر المالي وأسبابه سواء كانت أسباب مالية أو إدارية أو تسويقية أو خارجية ، ومراحل الفشل المالي وأساليب التنبؤ به ، ووسائل الوقاية والعلاج من الفشل المالي ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي أنه يجب علي الشركات أن تجعل عملية التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي جزءً من حياتها التشغيلية وأهدافها، للتعرف علي مراحل هذا الفشل حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة لعلاجه وتحسين الأداء.

(٥) دراسة (قريشي ، خير الدين ، ٢٠١٢) والتي حاول فيها الباحث إثبات مقدرة المعلومات المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي (SCF) علي التنبؤ بخطر الإفلاس ، من خلال التركيز علي جدول تدفقات الخزينة ، وقد ركزت الدراسة علي مجموعة من النسب المالية المستخرجة من التقارير والقوائم المالية باستخدام طريقة التحليل التمييزي ، وتم استخدام عدد (٣٦) مشاهدة من شركات متعثرة ومفلسة وأخرى سليمة ، وعدد (١٦) نسبة مالية مستخرجة من التقارير والقوائم المالية لتلك الشركات ، وتوصلت الدراسة في نهايتها علي العديد من النتائج من أهمها :

(أ) تفوق عدد (٦) نسب في قدرتها علي التمييز بين الشركات المتعثرة والشركات السليمة.

(ب) هناك ثلاث نسب تم استخراجها من قائمة التدفقات النقدية من النسب السابقة التي أثبتت قدرتها علي التمييز بين الشركات المتعثرة والشركات السليمة.

(٦) دراسة (Opoku , 2011) التي تناولت موضوع التنبؤ بالفشل المالي للشركات في ضوء الأزمة المالية ، وأشارت إلي أن تلك الأزمة أدت إلي إفلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية ، وهو ما جعل الباحث يتناول الإطار المفاهيمي للتنبؤ بالفشل المالي للشركات ، ويقدم بعض المقترحات اللازمة لمواجهة المشكلات المالية للشركات في ظل الأزمة المالية العالمية ، منها:

(أ) المنافسة علي أساس الوقت. (ب) التشغيل السريع للطاقات المتاحة.

(ج) استغلال التخصص المميز للشركة الذي يحقق ميزة تنافسية لها ويسعى إلي إرضاء العملاء.

(٧) دراسة (Yap , et al. , 2011) التي تناولت قياس مدى قدرة النسب المالية في التنبؤ بالتعثر المالي بالشركات الماليزية باستخدام كل نسبة علي حدة ، وهو ما يسمى بالمنهج الأحادي ، وتم تطبيق الدراسة علي عدد ٦٤ شركة منها عدد ٣٢ شركة تعرضت للإفلاس وعدد ٣٢ شركة لم تتعرض للإفلاس خلال ١٠ سنوات من ١٩٩٦ إلي ٢٠٠٥ ، وهي الفترة الزمنية التي حدثت خلالها الأزمة المالية الأسيوية ، وانتهت الدراسة إلي نتيجة أساسية مفادها أن القدرة التنبؤية للنسب المالية الفردية تُعد قوية وناجحة ، إلا أنها تختلف من نسبة إلي أخرى وأن أعلي مستوى لها كان ما بين (٨١%) إلي (٩٤%) لنسبة التدفقات النقدية إلي إجمالي الخصوم.

(٨) دراسة (شاهين ، علي ، مطر ، جهاد ، ٢٠١١) والتي تناولت اقتراح نموذج للتنبؤ بالتعثر في المنشآت المصرفية بدولة فلسطين في محاولة للتوصل إلي أفضل النسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر المالي . وقام الباحث بتطبيق الدراسة علي ١٧ مصرفاً بدولة فلسطين ، منها عدد ١١ مصرفاً متعثراً وعدد ٦ مصارف غير متعثرة من عام ١٩٩٧ إلي ٢٠٠٧ م ، وتوصلت الدراسة إلي نموذج مقترح مبني علي النسب المالية من وجهة النظر المحاسبية يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالتعثر المالي بدقة ١٠٠% قبل عامين من التعثر ، ونسبة ٧٥% قبل سنة أو ثلاث سنوات ، وهو ما يمثل وسيلة إنذار مبكر لكل من إدارة الشركة والمساهمين.

(٩) دراسة (Ying & Michael , 2010) التي تناولت دور النسب المالية في التنبؤ بالإفلاس المالي للشركات الصينية باستخدام نموذج محدد تم صياغته عام ١٩٨٠ م ، إلا أن الدراسة اعتمدت بصفة أساسية علي عدد (٥) نسب فقط من أصل (٩) نسب تم الاعتماد عليها في النموذج الأصلي وفقاً لطبيعة الشركات الصينية التي تأثرت كثيراً بالضغوط الدولية ، وعلي رأسها الأزمة المالية العالمية ، وبعد تطبيق النموذج علي الشركات الصينية خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٧ اتضح أن النسب المالية الأكثر قدرة علي التنبؤ بالإفلاس خلال السنتين السابقتين هي : نسبة صافي الربح إلي إجمالي الأصول ، ونسبة إجمالي الأصول إلي إجمالي الخصوم.

(١٠) دراسة (زعرب ، حمدي ، سكيك ، طارق ، ٢٠١٠) والتي حاولت التعرف علي أثر المعلومات التي يتم الإعلان في التقارير المالية المرحلية علي كل من أسعار الأسهم ، وحجم تداول الأسهم للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، بالإضافة إلي تحديد درجة أهمية المعلومات المحاسبية الموجودة في التقارير المالية المرحلية بالنسبة للمستثمرين ، وبيان أهمية كل بند من هذه البنود المنشورة في التقارير المالية المرحلية.

وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلي عدد من التوصيات كان من أهمها :ـ

(أ) ضرورة اتباع نفس السياسات المحاسبية المطبقة عند إعداد التقارير المالية السنوية في إعداد التقارير المالية المرحلية.

(ب) ضرورة أن تقوم بورصة فلسطين بتحديد تاريخ موحد لنشر القوائم المالية الخاصة بالشركات.

(ج) ضرورة الاهتمام بتعريف مزايا التقارير المالية المرحلية لإدارة الشركات وكافة المستفيدين ، لرفع درجة الوعي لدى المساهمين والدائنين بأهمية هذه التقارير.

(١١) دراسة (متولي ، أحمد ، ٢٠٠٩) التي تناولت اقتراح مدخل لقياس دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركات في ضوء متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٣) ، وقد توصل الباحث في نهاية الدراسة إلي أن القوائم المالية التي يتم إعدادها علي المستوى القطاعي لا تُعد بديلاً عن القوائم المالية الإجمالية للشركة ، وإنما تُعد جزءً مكملاً لها يؤدي لزيادة فعالية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات . وكذلك توصل الباحث إلي أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح القطاعي والتنبؤ بالأزمات المالية ، وقام بتحديد مجموعة من المؤشرات والنسب المالية التي يمكن الاعتماد عليها كوسيلة للتنبؤ بالأزمات المالية علي مستوى القطاعات المختلفة.

(١٢) دراسة (جبل ، علاء الدين ، ٢٠٠٩) التي أوضحت أن غالبية الشركات الصناعية تعتمد علي مبدأ التكلفة التاريخية عند إعداد القوائم المالية ، متجاهلة بذلك الآثار السلبية الكبيرة التي يسببها التضخم في التقليل من دقة ومصداقية المعلومات المحاسبية ، وما يترتب عليه من إعطاء صورة مضللة عن حقيقة الوضع المالي للشركة عند الاعتماد علي تلك المعلومات في التحليل المالي. وهذا الأمر هو ما يؤدي إلي زيادة احتمالات الفشل المالي سواء في المستقبل القريب أو البعيد ، وبناءً علي ما سبق فإن الدراسة تناولت تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي علي بعض الشركات الصناعية السورية بهدف تحديد النموذج الأكثر ملاءمة لاستخدامه في التنبؤ بالفشل قبل حدوثه ، وذلك من خلال تعديل القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة وتطبيق النموذج الملائم علي المعلومات المحاسبية التاريخية والمعلومات المعدلة للشركات محل الدراسة ومقارنة النتائج.

(١٣) دراسة (العبد العال ، رامي ، ٢٠٠٦) والتي هدفت إلي اختبار المعلومات الخاصة بالإعلان عن نشر التقارير المالية المرحلية علي كل من أسعار وحجم تداول الأسهم للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، بالإضافة إلي بيان أثر المؤشرات المحاسبية والنسب المالية المستخرجة من التقارير المالية المرحلية علي العوائد ، وحجم التداول غير العاديين للأسهم . وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلي عدد من النتائج والتوصيات كان من أهمها :

(أ) أن المؤشرات المحاسبية والنسب المالية المستخدمة في التقارير المالية المرحلية تتضمن معلومات جوهرية لها دلالة جوهرية ومفيدة للمستثمرين في تقييم أداء الشركات.

(ب) ضرورة توجيه اهتمام المساهمين والمستثمرين تجاه المعلومات المحاسبية الهامة الواردة في التقارير المالية المرحلية الخاصة بتقييم أداء ونشاط الشركة.

(ج) ضرورة قيام إدارة البورصة بتشجيع الشركات علي الإسراع بإصدار التقارير المالية المرحلية عن فترة منتصف أو ربع السنة المالية للشركة.

(١٤) دراسة (مرعي ، عبد الرحمن ، ٢٠٠٦) التي تناول فيها الباحث المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) الخاص بالتقارير المالية الدورية (المرحلية) نظراً لأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية السنوية تفقد الكثير من مقومات خاصيتي الملاءمة والتوقيت المناسب ، التي يحتاج إليها كافة مستخدمي تلك المعلومات (عمليات اتخاذ القرارات وتصحيح الأخطاء) ، وذلك من خلال دراسة أكاديمية تحليلية لتقرير المعلومات الدورية من حيث أسلوب إعداد ، وتوقيت إصداره، والمعلومات التي يحتويها ، ومدى تأثيرها علي كافة المستخدمين ، خاصة وأنها ليست المعلومات الوحيدة التي تؤثر علي اتخاذ القرارات. وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدة نتائج أهمها :

(أ) أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المرحلية غالباً ما يتم تقديمها في الوقت المناسب ، وبالتالي فهي لها دور أساسي في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

(ب) أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المرحلية تُمَكِّن الإدارة من تحديد الانحرافات في الأداء ، وتحديد الجهات المسئولة عنها ، واتخاذ القرارات المناسبة لتصحيحها.

(ج) ضرورة أن تؤكد الجهات المسئولة علي إلزام الشركات بإعداد تقارير مالية مرحلية كاملة وفقاً للسياسات والمبادئ المحاسبية المطبقة في إعداد التقارير المالية السنوية.

(١٥) دراسة (النعامي ، د./ علي سليمان ، ٢٠٠٦) ، والتي قام فيها الباحث بمحاولة اقتراح نموذج محاسبي لقياس التعثر المالي والتنبؤ به ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدة استنتاجات أهمها:

(أ) أن التعثر المالي يعكس انعدام التوازن بين القوائم المالية بعضها بعضاً.

(ب) أن المؤشرات المحاسبية لا تقدم دليلاً موضوعياً متكاملاً للتعثر المالي للشركات.

(ج) أن معايير المحاسبة الدولية لا تتضمن الإفصاح عن الإفلاس ، أو التعثر المالي ، أو التنبؤ بحدوثه أو إمكانية قياسه.

(١٦) دراسة (الشباني ، وليد ، ٢٠٠٥) والتي تناولت دور المعلومات في التنبؤ بالتعثر المالي ، وأبرزت مدى الحاجة إلي أساليب علمية تستطيع من خلالها إدارة الشركات وكافة المستفيدين الآخرين التنبؤ بقرب حالات التعثر المالي قبل حدوثه بهدف إيجاد الحلول المبكرة لها، وتجنب حدوثه ، وتوصلت الدراسة في نهايتها إلي عدد من النتائج والتوصيات كان من أهمها :

(أ) أن المعلومات المحاسبية الدورية التي تنشر عن توقع التعثر المالي للشركات لها أهمية كبيرة في إيجاد الحلول المناسبة وتجنب حدوثه.

(ب) أن التحليل المالي له دور مُهم في اتخاذ القرارات ؛ خاصة ما يتعلق بقرارات التمويل والاستثمار.

(ج) التوصية باتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه رؤوس الأموال باستخدام أساليب علمية وتحليل مالي يعتمد المعلومات المحاسبية الدورية.

(د) التوصية بضرورة تطوير نموذج لتوقع التعثر المالي للشركات السعودية بشكل أكثر كفاءة وفعالية لهذه المهمة الجوهرية.

وبعد استعراض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالنقاط الخاصة بموضوع البحث ، فإنه يمكن أن نُسجّل الملاحظات الأساسية التالية :

(١) أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثير مباشر علي العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية العالمية ؛ خاصة الأمريكية منها ، مما جعلها غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وهو ما عرّضَها للتعثر ، ثم الإفلاس المالي ، والخروج من النشاط الاقتصادي بِرُمّتِه.

(٢) أن الأزمة المالية العالمية أكدت بصورة لا تدع مجالاً للشك أهمية نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في مساعدة إدارة الشركات في متابعة الأداء وتحديد نقاط الضعف وما يترتب عليها من اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة لحل المشكلات المتوقعة ، وتجنب أثارها السلبية في المستقبل.

(٣) أنه وعلى الرغم من زيادة حالات التعثر والإفلاس المالي بدرجة كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، إلاّ أن الجهات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة لم تقدم نموذجاً ملائماً للتنبؤ بالتعثر والأزمات المالية المتوقعة مستقبلاً ، لتجنب التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية التي اجتاحت الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وحتى وقتنا الحالي.

(٤) أن التقارير المالية المرحلية وما تتضمنها من معلومات محاسبية دورية يجب أن تُعَد وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير والقوائم المالية السنوية بهدف تحقيق الدقة والملاءمة والتوقيت المناسب لتلك المعلومات ، والذي يتحقق من خلاله أهداف المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركات.

(٥) على الرغم من اهتمام العديد من الدراسات بمشكلة التنبؤ بالتعثر المالي نظراً لأهميتها للتعرف علي مدي قدرة الشركات علي الاستمرار والنمو في المستقبل وتجنيب الشركات الوصول إلي مرحلة الإفلاس والانهيار المالي ، إلا أن تلك الدراسات لم تهتم بالدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر المالي ومدى قدرة تلك المعلومات في علاج هذه المشكلة وما يترتب عليها من تداعيات وآثار سلبية قد تؤدي بالشركة إلي الإفلاس المالي.

(٦) نظراً لخطورة الأزمة المالية العالمية المعاصرة ، وما أسفرت عنه من تداعيات وآثار سلبية علي الاقتصاد العالمي والتي أكد العديد من الاقتصاديين (طالب ، محمد الأمين ، ٢٠١٠) علي أنها الأزمة الأكبر منذ الأزمة التي أصابت الاقتصاد العالمي عام ١٩٢٩ ، فقد زاد الاهتمام من جانب الباحثين والهيئات المهتمة بمهنة المحاسبة بدراسة موضوع التنبؤ بالتعثر المالي وصياغة النماذج الخاصة به ومراعاة مدي تأثير الأزمة المالية العالمية عند صياغة هذا النوع من النماذج ، وهو ما لم يكن موجوداً في الدراسات السابقة في هذا الشأن.

(٧) أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت مشكلة التنبؤ بالتعثر المالي اعتمدت علي المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية السنوية التقليدية دون الاهتمام بمدى الدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية الدورية في علاج هذه المشكلة نظراً لما تتميز به من صفات خاصة ممثلة في الملاءمة والتوقيت المناسب ، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية علي عملية اتخاذ القرارات.

(٨) يوجد خلط في الدراسات السابقة بين مفهوم التعثر المالي ، والفشل المالي ، والإفلاس المالي، والأزمة المالية ، حيث لم يتم الاتفاق علي مفهوم محدد لتلك المفاهيم ومدى العلاقة بين تلك المفاهيم بعضها بعضاً ، وهو ما يصعب معه تحديد علاقة ربط واضحة بين تلك المفاهيم والأزمة المالية العالمية المعاصرة ، ودورها فيما تعرضت له العديد من الشركات العالمية من تعثر أو إفلاس مالي منذ بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ وحتى الآن.

(٩) أن قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) بخصوص التقارير المالية الدورية (المرحلية) يُعدُّ تأكيداً علي أهمية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير ، نظراً لأن المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية السنوية تفقد الكثير من مقومات خاصيتي : الملاءمة ، والتوقيت المناسب ، التي يحتاج إليها كافة مستخدمي تلك المعلومات في عمليات اتخاذ القرارات وتصحيح الأخطاء.

(١٠) أن المعلومات المحاسبية الدورية التي تنشر عن توقع التعثر أو الإفلاس المالي للشركات لها أهمية كبيرة في إيجاد الحلول المناسبة وتجنب حدوثه ، وأن هذه الأهمية قد زادت بدرجة كبيرة في الآونة الأخيرة بالتزامن مع تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية السائدة التي أصابت الاقتصاد العالمي مؤخراً ، وأدت إلي انهيار العديد من الشركات والمؤسسات المالية العالمية.

وفقاً للملاحظات السابقة فإن الباحث يمكن أن يدرك أهمية ضرورة قيام الهيئات العلمية والمهنية بالعمل علي صياغة معيار محاسبي يوضح كيفية القياس والإفصاح عن التعثر المالي والتنبؤ به والتأكيد علي دور المعلومات المحاسبية الدورية في هذا المعيار نظراً لما تحققه من الموضوعية والملاءمة الزمنية لكافة مستخدمي لتلك المعلومات سواء من داخل الوحدة أو خارجها ، وأن يؤخذ في الاعتبار تأثير العوامل الخارجية وعلي مثل الأزمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي من آن لآخر ، وهو ما سوف يعمل الباحث علي إبرازه في الأجزاء التالية من هذا البحث إن شاء الله.

المبحث الثاني

تداعيات الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بالتعثر والفشل المالي

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بصورة كبيرة علي الاقتصاد العالمي بالكامل ، وهو ما تمثل في حدوث اضطرابات حادة ومفاجئة في التوازنات الاقتصادية أدت إلي انهيار العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية ؛ خاصة في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية. ومع انتشار ظاهرة العولمة والتكامل المالي العالمي بين الاقتصاد الأمريكي، واقتصاديات العديد من دول العالم الأخرى المتقدمة والنامية علي حد سواء ، فقد تفاقمت حدة الأزمة وانتشرت بسرعة كبيرة علي مستوى العالم ، وامتدت تداعياتها وآثارها السلبية التي أدت إلي تعثر وانهيار العديد من الشركات والبنوك العالمية ، وقد أثير جدلاً شديداً بين الأوساط الاقتصادية والمالية حول الأسباب الحقيقية لحدوث تلك الأزمة المالية ، وطبيعة العلاقة بينها وبين زيادة حالات التعثر والفشل المالي الذي أصاب الشركات والبنوك العالمية بالتزامن مع حدوث الأزمة ؛ وهو ما

سوف يحاول الباحث إبرازه ، وتوضيحه كبداية لوضع الحلول المناسبة لمواجهة مشكلة التعثر والفشل المالي للشركات ؛ خاصة خلال الفترة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي من تداعيات تلك الأزمة المالية.

١/٢ : الأسباب والتداعيات المصاحبة للأزمة المالية العالمية.

إن الأزمة المالية العالمية التي خيّمت بظلالها علي الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وحتى وقتنا الحالي ، أدت إلي انهيار العديد من الشركات العالمية نتيجة القصور في تطبيق المعايير المحاسبية ، حيث وصل عدد الشركات البريطانية المتعثرة إلي ١٦٠٠٠ شركة حتى نهاية عام ٢٠٠٩ ، وذلك بسبب ضغوط الأزمة المالية العالمية ، وقد تناولت العديد من الدراسات (علي ، أسامة عبد المنعم ، المشهداني ، عمر إقبال ، ٢٠١٠) و (خليل ، محمد أحمد ، ٢٠١٢) و (عبد الوهاب ، وائل ، ٢٠٠٩) و (Bunyaminu & Issah , 2012) الأسباب والتداعيات والآثار السلبية التي صاحبت الأزمة المالية العالمية ، ويمكن أن يوضح الباحث أهم تلك الأسباب والتداعيات فيما يلي :

١/١/٢ – أسباب الأزمة المالية العالمية ..

لقد تعددت الآراء حول الأسباب الحقيقية للأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ عام ٢٠٠٨ وحتي الآن ، وهل كانت لها بوادر ومؤشرات تبشر بقدومها قبل هذا التاريخ من عدمه ، كل ذلك يعد من الأمور الهامة عند دراسة أسباب الأزمة المالية وتداعياتها ووضع الإجراءات الكفيلة بتجنب أثارها المدمرة علي الشركات والمؤسسات المالية بصفة خاصة ، وعلي الاقتصاد العالمي بصفة عامة . فقد كانت هناك مؤشرات وبوادر هامة سبقت وقوع الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ ، منذ بداية إفلاس شركة آنرون Enron عام ٢٠٠٢ ، مروراً بكشف فضائح تلاعب الإدارة بمكاسب الشركات وكشف حالات التلاعب والغش والضمانات الفاسدة في العديد من المؤسسات المالية خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ ، وقد كانت من أهم ملامح الأزمة المالية ما يلي :

(١) الخسائر الفادحة التي حققتها البنوك الأمريكية خلال عام ٢٠٠٧ نتيجة منح القروض العقارية.

(٢) قيام كل من الخزانة الأمريكية ، والبنك المركزي الأوروبي ، بضخ مليارات الدولارات خلال عام ٢٠٠٧ لإعادة الثقة والتوازن لأسواق المال الأمريكية والأوروبية.

(٣) قيام الخزينة الفيدرالية الأمريكية باتخاذ قرار تخفيض نسبة الفائدة الرئيسية لتصل إلي (٣.٥%).

(٤) إفلاس مؤسسة Lehman Brothers وهي واحدة من كبريات المؤسسات المالية الأمريكية.

(٥) انهيار العديد من البنوك العالمية ، والشركات العملاقة في معظم دول العالم المتقدمة.

(٦) بطء النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، وتوقف العمل في غالبية المشروعات الاستثمارية، وارتفاع نسبة البطالة إلي أدنى مستوياتها منذ فترة الكساد الكبير.

(٧) انخفاض معدلات التجارة العالمية ، وقيام بعض دول العالم بالعودة لنظام الحماية الجمركية بالرغم من التزامها باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومع تعدد واختلاف الآراء حول أسباب الأزمة المالية العالمية ، إلا أن معظم الكتابات التي تناولت أسباب الأزمة أكدت أن أهم هذه الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) ضعف النظم المحاسبية والرقابة المصرفية: حيث اتضح أن الدول التي تعرضت للأزمات المالية تعاني من ضعف شديد في النظم والإجراءات المحاسبية المطبقة ودرجة الإفصاح والشفافية.

(٢) ضعف الجوانب الأخلاقية بدرجة كبيرة لدى الجهات المسئولة علي إعداد المعلومات المحاسبية أو منح الثقة لتلك المعلومات ممثلة في المراجعة الداخلية ولجان المراجعة والمراجع الخارجي.

(٣) زيادة حجم الأصول والتوسع في استخدام الأدوات المالية ، وكذلك منح القروض الضخمة بدون التحقق من وجود ضمانات حقيقية ، أو ضمانات كافية لتغطية تلك القروض.

(٤) فشل النظام المحاسبي في حماية حقوق المساهمين بالشركات : حيث تعرضت النُّظُم المحاسبية للعديد من الشركات لانتقادات شديدة ، ووصلت تلك الانتقادات إلي حد اتهام تلك النُّظُم بالمساهمة في حدوث وزيادة حدة الأزمة المالية الحالية.

(٥) عدم قدرة المعايير المحاسبية علي ملاحقة التطورات المتسارعة للأدوات المالية الحديثة والمبتكرة، مثل الوحدات ذات الطابع الخاص ، وعمليات التوريق ، والمشتقات المالية.

(٦) إساءة تطبيق مقياس القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (١٥٧) ، وما تعرض له من انتقادات وما سببه من آثار سلبية ، وصلت إلي حد اتهام البعض لهذا المعيار بأنه كان أحد أهم الأسباب الرئيسية لظهور الأزمة المالية بصورتها الحالية.

٢/٢ – تداعيات الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بالتعثر والفشل المالي ..

صاحبت الأزمة المالية الحالية العديد من التداعيات والآثار السلبية التي أثرت بشكل مباشر علي الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الأمريكي بصفة خاصة ، حيث تسببت تلك الأزمة في التعثر والإفلاس المالي للعديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية العالمية ، ويمكن للباحث أن يبرز تلك العلاقة من خلال النقاط التالية :

١/٢/٢ – التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية الحالية :

لقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث العلمية (خليل ، محمد أحمد ، ٢٠١٢) و (Opoku 2011) و (Thurston , 2009) و (Bunyaminu & Issah , 2012) و (محي الدين ، وسيم ، ٢٠٠٩) و (المتيم ، محمود ، ٢٠١١) و (البصيري ، فهد ، ٢٠٠٩) موضوع الأزمة المالية والتداعيات والآثار السلبية المصاحبة لها فيما يلي :

(١) مع بداية الأزمة المالية ، في عام ٢٠٠٨ ارتفعت نسبة الإفلاس بين الشركات الأمريكية إلي ١٠% سنوياً ، كما زادت نسبة الإفلاس بين الشركات البريطانية من ٨% إلي ١٠%.

(٢) ومع بداية عام ٢٠٠٩ ، ارتفعت نسبة الإفلاس بين الشركات بصفة عامة إلي (٢٨%) أما بالنسبة للشركات التجارية فقد وصلت النسبة إلي (٢٩%) من إجمالي عدد الشركات القائمة.

(٣) أثرت الأزمة المالية خلال عام ٢٠١٠ علي عدد (١٦٠٠٠) شركة من الشركات البريطانية وحولتها من شركات قوية مالياً إلي شركات متعثرة غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها المالية وتوالي الخسائر الكبيرة التي حققتها العشرات من البنوك الأمريكية.

(٤) نظراً لارتباط مصر بعلاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تصل إلي (٦٠%) من حجم التجارة الخارجية المصرية ، فقد تأثر الاقتصاد المصري بالأزمة المالية الحالية بشكل مباشر وغير مباشر ، وهو ما أدى إلي انخفاض الإيرادات المتوقعة لقناة السويس وعائدات العديد من قطاعات الاقتصاد المصري.

ويرى الباحث أن تلك الآثار السلبية والتداعيات المستقبلية المتوقعة للأزمة المالية الحالية تفرض علي الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة القيام بدورها المنوط بها واتخاذ التدابير والاجراءات الوقائية المناسبة لحماية الشركات والمؤسسات المالية من التعثر أو الوصول إلي مرحلة الفشل أو الانهيار المالي نتيجة الأزمات المالية. وتتمثل إحدى هذه الإجراءات الوقائية في تقديم المعلومات المحاسبية بصورة دورية لتحقيق الملاءمة والتوقيت المناسب لمستخدمي تلك المعلومات.

٢/٢/٢ – علاقة الأزمة المالية الحالية بالتعثر والفشل المالي ..

أشارت تقارير البنك الدولي أن غالبية دول العالم لم تفلت من تداعيات الأزمة المالية الحالية ، ولاشك أن الأزمات المالية تُعدُّ في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلي التعثر ثم الفشل والانهيار المالي ، وهو ما دعي الباحث إلي تناول علاقة الأزمة المالية بالتعثر والفشل المالي الذي يمكن أن تتعرض له الشركات والبنوك والمؤسسات المالية من جراء تداعيات تلك الأزمة ، ونظراً للتداعيات المستقبلية المتوقعة وعلاقتها المباشرة ، بحالات التعثر أو الانهيار المالي ، فإن ذلك يفرض علي الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة اتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة تلك التداعيات (المناصير ، علي ، الكساسبة ، وصفي ، ٢٠٠٩) و (شعيب ، شنوف ، ٢٠١٠) ، وفي مقدمتها اتباع السياسات التالية :

(١) مطالبة الحكومات والبنوك المركزية بأن تتحمل مسئولياتها من خلال ضخ المزيد من الأموال في السوق المصرفي علي نطاق واسع ، للتغلب علي مشكلة التعثر النقدي ونقص السيولة.

(٢) أن تتبنى حكومات الدول برامج متكاملة للتحفيز الاقتصادي من خلال وضع سياسات مالية توسعية تكفل حماية الاقتصاد وتستعيد ثقة المستثمرين فيه . وفي مقدمة تلك السياسات تقديم الدعم المالي الطارئ للبنوك والشركات المتعثرة لضمان حماية المدخرات وحقوق المودعين بالبنوك.

(٣) اتخاذ التدابير التي تضمن التزام البنوك وكافة المؤسسات المالية بنسب وشروط اتفاقية بازل ـ ٢ بخصوص التوسع في إقراض البنوك ليرتبط بالأصول المملوكة ، وإحكام الرقابة علي عمليات التوسع من خلال اللجوء إلي المشتقات المالية للتوسع في حجم الإقراض المتاح.

(٤) أن تقوم الهيئات المهنية المهتمة بمهنة المحاسبة بتطوير المعايير المحاسبية بما يتناسب مع التحديات الجديدة التي فرضتها الأزمة المالية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها بالصورة السليمة التي تضمن تفعيل عملية التنبؤ بالتعثر المالي وما يتبعه من الفشل أو الانهيار المالي.

(٥) ضرورة الاهتمام بتحقيق جودة المحتوى الإعلامي للتقارير والقوائم المالية من خلال إلْزام الشركات بقوائم مالية دورية طبقاً لنفس القواعد والمعايير المتبعة في إعداد القوائم المالية السنوية.

ويرى الباحث أن المعلومات المحاسبية الدورية بما لديها من خصائص ، يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنبؤ بالتعثر المالي ، وبالتالي تجنيب الشركات الوصول لمرحلة الفشل أو الانهيار نظراً لدورها الإيجابي في مساعدة الإدارة علي اتخاذ القرارات الوقائية ، وهو ما سوف يحاول الباحث إلقاء الضوء عليه في المبحث التالي إن شاء الله.

المبحث الثالث

دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي

بعد أن استعرض الباحث في المبحث السابق أسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية وعلاقتها بالتعثر والفشل المالي ، وتوصل إلي أن الأزمات المالية تعد من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت ـ ومازالت ـ إلي حدوث التعثر ، ثم الفشل المالي الذي آلت إليه غالبية الشركات العملاقة والبنوك والمؤسسات المالية علي مستوى جميع دول العالم ، فإنه ينبغي بذل الجهود اللازمة للتنبؤ بالتعثر المالي واقتراح الحلول المناسبة للعلاج ، ويرى الباحث أن المعلومات المحاسبية الدورية يمكن أن تساهم بدور كبير في التنبؤ بحالات التعثر المالي قبل حدوثه ، وهو ما سوف يعرضه الباحث في النقاط التالية – إن شاء الله – من خلال عرض طبيعة كل من : التعثر، والفشل المالي ، ودور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ به وعلاجه ، وذلك فيما يلي :

١/٣ – طبيعة ومفهوم التعثر والفشل المالي للشركات..

لقد تناولت العديد من الدراسات طبيعة ومفهوم التعثر المالي والفشل أو الإفلاس المالي للشركات ، ولَمّا كان التعثر المالي يؤدي في مراحله المتقدمة إلي الفشل والانهيار المالي في حالة عدم دراسة وتحليل أسبابه ووضع الحلول الملائمة واللازمة لعلاجه قبل استفحاله واستحالة السيطرة عليه أو تجنب تداعياته والآثار السلبية المترتبة عليه ؛ كان على البحث الوقوف مليا أمام هذه الظاهرة .

١/١/٣ – تعريف وخصائص التعثر المالي :

فقد عرّف البعض (شاهين ، علي ، مطر ، جهاد ، ٢٠١١) و (خليل ، محمد أحمد ، ٢٠١٢) و (الخضيري ، محمد ، ١٩٩٦) التعثر المالي بأنه : اختلال مالي يواجه الشركة نتيجة عدم القدرة وقصور إمكانياتها ومواردها في الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ، وأن هذا الاختلال يرجع إلي عدم التوازن بين التزامات الشركة الواجبة السداد ومواردها المختلفة (الداخلية والخارجية) في الأجل القصير ، وأن هذا الاختلال

بين الالتزامات الخارجية والموارد الذاتية يتراوح بين الاختلال العارض أو المؤقت ، وبين الاختلال الحقيقي الدائم ، فكلما كان الاختلال هيكلياً كلما كان من الصعب علي الشركة تجاوز الأزمة التي تسببت في هذا الاختلال.

وفي تعريف آخر ذَكَر أنه عندما تكون الشركة غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها المالية ، كسداد الدفعات الأساسية للديون ، أو دفع الفوائد أو دفعات استئجار ؛ بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية غير قادرة علي مقابلة احتياجاتها في الوقت المناسب ، فمعنى هذا أن المشكلة هي مشكلة استحقاق حيث أصبحت مواعيد استحقاق الالتزامات أسرع من مواعيد استحقاق الإيرادات الخاصة بالشركة ، أو أن يكون إجمالي خصوم والتزامات الشركة أكبر من أصولها وإيراداتها.

وهناك تعريف ثالث (غريب ، أحمد ، ٢٠٠١) يشير إلي أن التعثر المالي يعني نقص إيرادات وعوائد الأسهم أو توقفها ، والتوقف عن سداد الشركة لالتزاماتها في المواعيد المحددة

وفي تعريف رابع (الطويل ، عمار ، ٢٠٠٨) أن التعثر المالي هو مواجهة الشركة لظروف طارئة وغير متوقعة تؤدي إلي عدم قدرتها علي توليد إيرادات أو موارد اقتصادية تكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير ، وإذا لم يتم علاجه علي وجه السرعة فإن الشركة تكون في طريقها إلي الفشل المالي الذي يقودها إلي مصيرها المحتوم وهو الإفلاس والتصفية.

وخلاصة ما سبق هو أن التعثر المالي يعني نقص الموارد المالية أو توقفها بصورة يستحيل معها القدرة علي سداد الالتزامات في المواعيد المحددة لها ، وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن للباحث أن يُبدي الملاحظات التالية فيما يتعلق بالتعثر المالي :

(١) أن مشكلة التعثر المالي لها شقان أساسيان ، الأول : هو عدم القدرة علي سداد الالتزامات في الأجل القصير ، والثاني : هو نقص الموارد المالية وهو ما يُعرّض الشركة لمشكلة الاختلال وعدم التوازن خلال ممارسة الشركة لأنشطتها العادية.

(٢) لا تقتصر الآثار السلبية للتعثر المالي علي الأضرار المالية للملاك فقط ، وإنما يتعدى ذلك إلي بعض الأضرار المعنوية الأخرى التي يتأثر بها العاملين والمستثمرين والمقرضين والعملاء.

(٣) أن التعثر المالي يُعدُّ من الأدوات التي تؤدي إلي زيادة درجة الشك في مدى قدرة الشركة علي الاستمرار في النشاط الاقتصادي مستقبلاً.

(٤) يُعدُّ التعثر المالي مقدمة لحدوث الفشل والإفلاس المالي ، بمعنى أنه حالةٌ تسبق الفشل المالي ولكنه ليس بالضرورة أن يؤدي إليه ، طالما أمكن التنبؤ به واتخذت القرارات المناسبة لعلاجه ، من خلال صياغة نماذج للتنبؤ بالتعثر المالي ، أو توفير معلومات محاسبية بصورة دورية توضح بصدق الوضع المالي الحقيقي للشركة.

٢/١/٣ – طبيعة وخصائص ومراحل الفشل المالي :

ذكر الباحث أن الفشل المالي يُعدُّ النتيجة الحتمية للتعثر المالي في حالة عدم اتخاذ الإجراءات الملائمة لعلاجه في التوقيت المناسب ، ويمكن للباحث أن يلقي الضوء علي كافة الجوانب المتعلقة بالفشل المالي والمراحل التي تمر بها الشركات عند تعرضها لهذه المشكلة.

أولاً : تعريف الفشل المالي وأسبابه :

تناولت العديد من الدراسات تعريف الفشل المالي للشركات من وجهة النظر الاقتصادية والمحاسبية ، وكل هذه الدراسات أجمعت علي أن الفشل المالي هو النتيجة الطبيعية للتعثر المالي في حالة عدم قدرة إدارة الشركة علي وضع الحلول المناسبة لعلاج التعثر والقضاء علي مسبباته.

عرف أحد الكتاب (Schall & Haley , 1986) الفشل المالي بأنه يحدث عندما يكون هناك أعمال أو عمليات للشركة يتبعها تنازل عن بعض الممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين أو الإفلاس ، أو حدوث خسارة نتيجة عمليات فاشلة ، أو عدم القدرة علي استرجاع العقارات المرهونة والحجز علي ممتلكات الشركة والانسحاب وترك الالتزامات علي الشركة غير مدفوعة ، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية ، أو إعادة تنظيم للشركة وتطبيق إجراءات التسوية بين الشركة ودائنيها.

ويرى كاتب آخر (Laitinen , 1994) أن الفشل المالي يعني عدم القدرة الكلية علي سداد الالتزامات نهائياً ، وبالتالي عدم القدرة علي الاستمرار في النشاط وتعرض الشركة للإفلاس.

وذكر كاتب ثالث (الخضيري ، محمد ، ١٩٩٦) أن الفشل المالي هو عبارة عن عدم قدرة الشركة علي دفع الالتزامات للدائنين عندما يأتي موعد استحقاقها ، فهو ليس بالحدث الذي يظهر فجأة ، وإنما ينتج عن العديد من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها عبر الفترات الزمنية ، والذي يؤدي إلي الحالة التي تصل إليها الشركة من عدم القدرة علي سداد التزاماتها أو استعادة التوازن المالي والتشغيلي أو النقدي للشركة.

ويرى البعض (شاهين ، علي ، مطر ، جهاد ، ٢٠١١) و (جبل ، علاء الدين ، وآخرون ، ٢٠٠٩) أن الفشل المالي هو المرحلة التي تعاني فيها الشركة من التعثر المالي الفني ثم يليها التعثر المالي الحقيقي لتصل في النهاية إلي الفشل الاقتصادي التام ، بمعني أن الفشل المالي يمر بعدة مراحل تبدأ من مرحلة نشوء التعثر المالي ، ثم مرحلة الضعف المالي ونقص السيولة ، ثم مرحلة الإعسار المالي ، وتنتهي بمرحلة الفشل الكلي والإفلاس حيث يتم تصفية الشركة بطريقة قانونية وإيقاف نشاطها تمهيداً لتصفية وبيع أصولها وسداد الالتزامات المستحقة عليها ، وأن أسباب الفشل ترجع إلي:

١- أسباب داخلية : وهي الأسباب المتعلقة بإدارة الشركة وأقسامها الداخلية ، نتيجة ضعف الإدارة والصراعات بين أعضاء الإدارة العليا ، بالإضافة إلي ضعف السيولة النقدية وارتفاع المديونية.

٢- أسباب خارجية : وهي أسباب تتعلق بالبيئة الخارجية مثل الشركات المنافسة والتغيرات التكنولوجية المتتالية ، والأزمات العالمية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي من فترة إلي أخرى.

وهنا يؤكد الباحث بعد تناوله للتعريفات المتعددة لبعض الكتاب والباحثين للتعثر والفشل المالي ، أن التعثر المالي هو مرحلة مبدئية أو مقدمة للأزمات المالية المختلفة التي قد تعاني منها الشركة ، وأن المعلومات المحاسبية الدورية يمكن أن يكون لها دورٌ أساسيٌّ في التنبؤ مبكراً بالتعثر أو الفشل المالي ؛ خاصة أن تلك المعلومات يتم تقديمها بشكل دوري وعلي فترات متقاربة ، وهو ما يحقق لها خاصيتي الدقة والملاءمة من حيث التوقيت المناسب لمستخدميها الداخليين والخارجيين.

ثانياً : أنواع الفشل المالي :

بِناءً علي التعريفات السابقة لمفهوم الفشل المالي وعلاقته بمفهوم التعثر المالي ، فإنه يمكن تقسيم الفشل المالي (الغصين ، هلا ، ٢٠٠٤) و (خليل ، محمد أحمد ، ٢٠١٢) إلي الأنواع الثلاثة التالية :

(أ) الفشل الاقتصادي : وفقاً لهذا النوع من الفشل فإن الشركة لا تستطيع أن تحقق عائداً مقبولاً علي استثماراتها ، بمعنى أن الفشل الاقتصادي (Ross & Jaffe , 2008) يحدث عندما يكون صافي رأس المال العامل سالباً ، وهنا تكون القيمة الدفترية لالتزامات وخصوم الشركة أكبر بكثير من القيمة الدفترية لأصولها.

(ب) الفشل المالي : وهو ما يعني أن الشركة لا تستطيع الوفاء بديونها أو سداد التزاماتها للدائنين ، وهذا النوع من الفشل غالباً ما يحدث بسبب ما يلي :

ـ التعثر المالي : وهو ما يعني زيادة الالتزامات والديون المستحقة علي الشركة للغير عن قيمة الأصول المملوكة لها.

ـ نقص أو عجز السيولة : وهو ما يعني عدم قدرة الشركة علي توفير السيولة النقدية اللازمة لسداد الديون والفوائد المستحقة عليها.

وهنا يتضح للباحث أن معيار الفشل المالي للشركة من عدمه هو مدى قدرتها علي سداد التزاماتها لكافة الأطراف سواء الدائنين الخارجيين ، أو المساهمين أصحاب الأسهم الممتازة ، والاستمرار في تحقيق هذه القُدرة خلال عُمْر الشركة بالشكل الذى يضمن تأمين الشركة من الوصول إلي مرحلة الإفلاس المالي والخروج من النشط الاقتصادي.

(ج) الفشل القانوني : وهو ما يعني اضطرار الشركة إلي الاعتراف بالفشل المالي من الناحية القانونية ، وهذا غالباً ما يحدث في حالة عدم قدرة الشركة علي سداد التزاماتها في الأجل الطويل ، ويصل بها إلي لحظة الإفلاس التي تقرر عندها الجهات المسئولة تصفية الشركة بالشكل القانوني كنتيجة لما تعاني منه الشركة من الفشل بنوعيه : الاقتصادي ، والمالي ، لفترة طويلة يستحيل معها عودة الشركة إلي وضعها الطبيعي.

والجدير بالذكر أنه غالباً ما يكون اتخاذ قرار التصفية إجراءً إجبارياً بناءً علي طلب أصحاب الديون (Gitman , 1985) وتتحمل الشركة في هذه الحالة تكاليف مباشرة متمثلة في مصروفات التصفية ، بالإضافة

إلي تكاليف أخرى غير مباشرة متمثلة في أرباح الفرص الضائعة نتيجة توقف الشركة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي.

ثالثاً : مراحل الفشل المالي وعلاقتها بالإفلاس المالي :

مما لاشك فيه أن الفشل المالي لا يحدث فجأة بين ليلة وضحاها ، وإنما غالباً ما يمر الفشل بعدة مراحل أساسية ليصل إلي مرحلة تأكيد الإفلاس والتصفية (شاهين ، علي ، مطر ، جهاد ، ٢٠١١) و (الجهماني ، عمر ، الداود ، عبد الفتاح ، ٢٠٠٤) و (خشارمة ، حسين ، ٢٠٠٠) ، وتلك المراحل يمكن اختصارها فيما يلي :

(١) المرحلة المبدئية (النشوء) : حيث تظهر في المرحلة بعض المؤشرات التي تُنْبِئ بوجود اختلالات مالية بالشركة نتيجة تخبط القرارات الإدارية التي يترتب عليها تزايد حدة المنافسة وزيادة الأعباء والتكاليف غير المباشرة إضافةً إلي نقص التسهيلات الائتمانية وضعف رأس المال العامل. ووفقاً لهذه المرحلة تحدث الخسارة الاقتصادية نتيجة انخفاض العائد علي الأصول عن النسب المعتادة للشركة ، وعند اكتشاف تلك المؤشرات في هذه المرحلة فإن الحلول تكون أكثر فعالية.

(٢) مرحلة عجز النقدية (الضعف المالي) : وهي المرحلة التي تدرك فيها إدارة الشركة ظهور بوادر للتعثر المالي ، وهو ما يحدث عندما تصبح الشركة غير قادرة علي تلبية احتياجاتها النقدية ، وفي هذه المرحلة تكون أصول الشركة أكبر من التزاماتها ، ولكنه يكون من الصعب تحويل الأصول إلي نقدية لتغطية تلك الالتزامات ، وعادة ما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور ، قد تلجأ الشركة خلالها للاقتراض من الأطراف الخارجية الأخرى لتلبية الالتزامات النقدية الفورية.

(٣) مرحلة التعثر المالي (الإعسار المالي) : والتي تعكس عدم قدرة الشركة علي سداد ديونها المستحقة ، ويمكن معالجة هذه المرحلة ، لكنها تحتاج إلي فترة طويلة نسبياً من خلال تعديل الخطط المالية وإصدار أسهم أو سندات إضافية وتعديل في الهيكل الإداري ، ومعظم الشركات التي تصل إلي هذه المرحلة يمكنها تجاوز هذه الأزمة في حالة اكتشاف المشكلة ووضع الحلول المناسبة لعلاجها في الوقت المناسب.

(٤) مرحلة الفشل المالي الكلي (الإعسار الكلي) : وهي أسوأ مرحلة من مراحل الفشل المالي للشركات ، حيث يُصبح الفشل واقعاً حقيقياً بعد فشل كل محاولات الإدارة في الحصول علي التمويل اللازم بسبب تجاوز الديون والالتزامات الكلية قيمة الأصول الكلية للشركة ، وهنا يكون احتمال الإفلاس والتصفية مؤكداً ، ويجب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية حقوق الغير.

(٥) مرحلة تأكيد الإفلاس المالي : وهي المرحلة النهائية التي يتم خلالها اتخاذ الإجراءات القانونية الفعلية لحماية حقوق المقرضين وإعلان إفلاس الشركة وتصفيتها ، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تؤكد وصول الشركة إلي مرحلة الفشل والإفلاس المالي منها : تدني الربحية وتدهورها لعدة فترات متتالية ، واختلال هيكل رأس المال ، وعدم القدرة علي المنافسة ، وتأخر إعداد الحسابات وضعف الإفصاح مما يؤثر علي معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة.

بناءً علي ما سبق يرى الباحث أن وصول الشركة إلي مرحلة الإفلاس والتصفية ؛ يعني انقضاء الشركة وخروجها من النشاط الاقتصادي نهائياً ، وبالتالي هدم تدريجي في ركائز وأعمدة النظام الاقتصادي ، وهو ما يمثل خطورة كبيرة يمكن إبرازها فيما يلي :

(١) أن التصفية والإفلاس المالي يمثل أحد أهم المخاطر التي تهدد اقتصاد الدولة بصفة خاصة، والاقتصاد العالمي بصفة عامة ، لاسيّما إذا كانت الشركات التي تعرضت للإفلاس المالي والتصفية من الشركات العالمية ذات التأثير الجوهري علي اقتصاد الدولة.

(٢) أن ما تتعرض له الشركات من مشكلات تتعلق بالتعثر أو الفشل أو الإفلاس المالي يكون محصلة لعدة عوامل منفصلة أو مجتمعة علي رأسها ضعف الإدارة وعدم قدرتها علي اتخاذ القرارات ووضع الحلول المناسبة لعلاج المشكلات التي تواجه الشركة في الوقت المناسب ، إما بسبب نقص الكفاءات الإدارية ، أو بسبب نقص المعلومات المحاسبية اللازمة وعدم مصداقيتها.

(٣) أنه يجب علي إدارة الشركة ألا تنتظر حتي تصل الشركة إلي مرحلة متقدمة من مراحل التعثر والفشل المالي التي قد يستحيل معها حماية حقوق الغير لدى الشركة وبالتالي يستوجب الأمر إعلان إفلاس الشركة وتصفيتها.

(٤) يجب علي كل من إدارة الشركة وأصحاب المصالح لديها أن يتخذوا كافة الإجراءات الوقائية الكفيلة لضمان عدم تعرض الشركة لأي أزمات من خلال تفعيل كل الأساليب الرقابية ، وتوفير المعلومات المحاسبية السنوية أو المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية).

وقد أثبتت بعض الدراسات أن المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) أكثر فاعلية في تحقيق المتابعة الدورية للوضع المالي للشركة ، والتعرف علي أي مشكلات قد تتعرض لها الشركة فور حدوثها ، نظراً لما تتميز به من خصائص الدقة والمصداقية والملاءمة والتوقيت المناسب لعملية اتخاذ القرارات ، وبالتالي سرعة التنبؤ بأي مرحلة من مراحل التعثر أو الفشل المالي وعلاجها ، وهو ما سوف يقوم الباحث بمناقشته فيما يلي إن شاء الله.

٢/٣ : المعلومات المحاسبية الدورية ودورها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي..

تُعرّفُ المعلومات المحاسبية الدورية (زعرب ، حمدي ، سكيك ، طارق ، ٢٠١٠) بأنها تلك المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الدورية (المرحلية) التي يتم إعدادها عن فترة أقل من سنة مثلاً ، نصف سنة ، أو ثلاثة أشهر . ونظراً للأهمية المتزايدة لهذه المعلومات قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) ، ومجلس معايير المحاسبة المالية بإصدار الرأي رقم (٢٨) لتوضيح عملية تطبيق القواعد المحاسبية الخاصة بإعداد التقارير والقوائم المالية الدورية (المرحلية) والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذه التقارير بالشركات.

ونظراً لديناميكية بيئة الأعمال في الآونة الأخيرة فإن المعلومات المحاسبية يجب أن تتاح علي فترات زمنية متقاربة للمساعدة في اتخاذ القرارات ، ولذلك فإن منظمات الأعمال لجأت إلي تطبيق معايير إعداد التقارير

الدورية (المرحلية) لتزويدها بالمعلومات الخاصة بالوضع المالي لفترة زمنية أقل من سنة ، وأن تكون تلك الفترة الزمنية للتقارير الدورية عادة ثلاثة أشهر . ومما لاشك فيه أن أهمية التقارير والقوائم المالية الدورية (المرحلية) تنبع من مدى تأثيرها علي الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية من حيث خاصية التوقيت المناسب التي يجب أن تتوفر في عملية التوصيل المحاسبي ، فكما هو معروف أن توقيت إصدار التقارير الدورية وما تتضمنه من معلومات تؤثر بشكل جوهري علي المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم قصيرة الأجل أو قراراتهم الاستثمارية طويلة الأجل.

ونظراً لأهمية المعلومات المحاسبية الدورية للمستثمرين خاصة ، ولباقي المستفيدين عامة، فقد قامت الجهات المسئولة عن مهنة المحاسبة في مصر بإصدار المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) بعنوان " القوائم المالية الدورية " بهدف توصيف المحتوى وأسس الاعتراف والقياس المحاسبي بالقوائم المالية الدورية الكاملة أو المختصرة ، وتحسين قدرة المستثمرين والدائنين وغيرهم علي تفهم قدرة الشركة علي تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ، وكذلك تحسين قدرتهم علي تفهم موقف السيولة والمركز المالي للشركة ومدى قدرتها علي الاستمرار في النشاط الاقتصادي.

ولاشك أن المعلومات المحاسبية لها دور فعال لا يمكن إغفاله في القيام بعملية التنبؤ ، خاصة وأن القدرة التنبؤية تُعدُّ من خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بخاصية الملاءمة ، وقد أشارت بعض الدراسات إلي هذا المعني (FASB , 1980) و (Koh , 1999) فذكرت أن القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لا تعني في حد ذاتها أن الأرقام المحاسبية تمثل تنبؤات عن نتائج الأحداث المستقبلية ، وإنما المقصود أنه يمكن الاعتماد علي هذه المعلومات المحاسبية كأساس للتنبؤ بواسطة متخذي القرارات الإدارية بالشركة ، بمعنى أن المعلومات المحاسبية هي التي يتم الاستناد إليها في عمل التنبؤات ، ولا تمثل في حد ذاتها تنبؤات مستقبلية.

إن المعلومات المحاسبية الجيدة هي تلك المعلومات التي تُمَكّن مستخدميها من قياس وتحديد توقعات دقيقة عن نتائج الأحداث المستقبلية وتحسين كفاءاتهم وقدراتهم في هذا المجال ، وبالتالي فإن كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية تُحدّد بناءً علي القدرة التنبؤية في تلك المعلومات التي تساعد مستخدميها علي التنبؤ بالمستقبل.

فإذا كان هذا حال المعلومات المحاسبية السنوية فماذا يكون الحال بالنسبة للمعلومات المحاسبية الدورية التي يتم إنتاجها وتقديمها للمستخدمين خلال السنة المالية وعلي فترات متقاربة ، فلابد أنها ستكون بطبيعة الحال أكثر جودة وكفاءة في مساعدة المستخدمين علي تكوين تنبؤات أكثر واقعية من المعلومات السنوية ، نظراً لكونها أكثر ملاءمة للمستخدمين من حيث الدقة والتوقيت المناسب ، وهنا يتضح للباحث أن استخدام المعلومات المحاسبية ، خاصة الدورية منها (المرحلية) في التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي للشركات سوف يساهم بإيجابية في توفير الإنذار المبكر عن احتمال حدوث التعثر قبل حدوثه ، وهو يساعد إدارة الشركة علي اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لعلاج التعثر ، ويجنب المساهمين والمقرضين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة من مستخدمي القوائم المالية ، أن تتعرض للمخاطر والآثار السلبية المصاحبة للتعثر المالي وما تؤدي إليه من

الوصول إلي الإفلاس والتصفية إذا لم يتم علاجه قبل وقوعه بهدف تلافيه من خلال ايجاد الحلول المبتكرة لها في الوقت المناسب.

وعند دراسة التقرير الذي أعدته لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) وتم تقديمه إلي مجلس خزانة مجلس العموم الأمريكي (HCTC) في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ تضمن عدة نقاط أساسية كان من بينها التوصية بضرورة تعاون مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASC مع مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في تطوير المعايير المحاسبية الخاصة بإعداد القوائم المالية السنوية والدورية وما تتضمنه من معلومات محاسبية حتى تتمتع بأعلى درجات الشفافية في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة ، ونادت هذه المجالس في تقريرها النهائي أن يتم إعداد التقارير المالية الدورية إلي جانب التقارير المالية السنوية بالشكل الذي يحقق أهداف المستثمرين ومراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية ، ويراعي الظروف الطارئة التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة المالية العالمية.

وقد أكدت إحدى الدراسات في هذا الإطار (شعيب ، شنوف ، ٢٠١٠) علي هذا المعنى السابق بقولها : إن المعلومات المحاسبية التي أظهرتها القوائم المالية السنوية للشركات والبنوك المفلسة غير كافية للتنبؤ بالأزمات المالية التي تواجهها ، ولذلك لابد من توفير معلومات محاسبية تفصيلية ودورية تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالمستقبل المالي للشركة ، واتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لإصلاح نظام الرقابة المالية وتحسين مستوى النزاهة والشفافية في الشركات والبنوك والمؤسسات وأسواق المال العالمية.

بناءً علي ما ذكر في الفقرات السابقة مباشرة يتضح للباحث أن المعلومات المحاسبية الدورية يمكن أن تكون مؤثرة وإيجابية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي ، وهو ما سوف يتم إثبات صحته من عدمه في الدراسة الميدانية واختبارات فروض البحث ، وذلك وفقاً للأسباب التالية :

(١) أن المعلومات المحاسبية الدورية تحقق مزيداً من الثقة والمصداقية والشفافية لكونها يتم إعدادها بصفة دورية وعلي فترات متقاربة ، وهو ما يبعث إلي مزيد من الطمأنينة في نفوس المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة ، ويقدم لإدارة الشركة معلومات إضافية تساعدها في مواجهة مشكلة التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي قبل حدوثه ، وأن تضع الحلول المناسبة لعلاجها وتجنب آثارها السلبية خاصة في ظل هيمنة تداعيات الأزمة المالية علي الاقتصاد العالمي.

(٢) أن المعلومات المحاسبية الدورية تساعد العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة أن تستفيد منها في القيام بتطبيق الأساليب المختلفة للتحليل المالي ، سواء أكانت أساليب محاسبية ، أو نماذج كمية بهدف قياس السيولة والربحية والكفاءة التشغيلية ، للتعرف علي نواحي القوة والضعف بالشركة بصفة دورية وتحسين الأداء بها.

(٣) أن المعلومات المحاسبية الدورية تساعد في توفير المعلومات اللازمة لحساب النسب والمؤشرات المحاسبية المشتقة من كُلٍّ مِنْ : قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ؛ والتي تبرز مدى قوة المركز المالي

خلال السنة المالية بالإضافة إلي قياس مدى قدرة الشركة علي تحقيق الربحية وتوفير السيولة اللازمة لسداد الديون وتجنب التعثر المالي للشركة.

(٤) أظهرت إحدى الدراسات (العبد العال ، رامي ، ٢٠٠٦) أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون بدرجة كبيرة علي المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية المرحلية في الاختيار بين البدائل الاستثمارية ، وحساب النسب والمؤشرات المالية اللازمة لتقييم المركز المالي للشركة والتنبؤ بأي مرحلة من مراحل حالات التعثر أو الفشل المالي التي قد تتعرض لها الشركة خاصة في فترات الأزمات المالية الإقليمية أو العالمية.

(٥) إن التقارير والقوائم المالية الدورية (المرحلية) بما لها من القدرة علي توفير معلومات مستمرة وملائمة وفي التوقيت المناسب وبصورة دورية عن أداء الشركة للإدارة ، ومن ثم يمكنها من تحديد نقاط الضعف والانحراف في الأداء الفعلي عن الأداء المخطط بشكل دوري ، واتخاذ القرارات اللازمة لعلاجها وتحديد الأطراف المسئولة عن حدوث تلك الانحرافات ، وهو ما يجنب الشركة التعرض للأزمات المالية والتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي قبل حدوثه.

(٦) إن قيام مُراجِع الحسابات بمراجعة القوائم المالية الدورية (المرحلية) يساعد علي اكتشاف حالات الغش والاختلاس والأخطاء التي تكون في الفترات القصيرة ومعالجتها ، وهو ما يؤدي إلي دعم الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الدورية (المرحلية) في تحقيق أهداف المستخدمين ، وعلاج الأزمات المالية التي قد تتعرض لها الشركة ، وهذا يترتب عليه في النهاية زيادة منفعة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الدورية (المرحلية) لكافة مستخدمي تلك القوائم ومساعدتهم علي التنبؤ باستمرار الأرباح والقدرة علي سداد الديون في مواعيدها.

وبناءً علي ما سبق يرى الباحث أن القوائم المالية الدورية وما تحتويه من معلومات يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي الذي قد تتعرض له أثناء ممارستها للنشاط وخاصة في ظل الأزمات المالية العالمية التي تجتاح الاقتصاد العالمي بين الحين والآخر وتصيب العديد من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية العملاقة بالإفلاس المالي والتصفية ، وهو ما يؤدي في النهاية إلي تدهور في موازين القوة الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة.

القسم الثاني : الدراسة الميدانية

ويهدف الباحث في هذا القسم من البحث إلي :

(١) اختبار الفروض التي يقوم عليها البحث ، والتي تم تحديدها في بداية البحث.

(٢) اختبار مدي أهمية موضوع المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) ودورها في التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي ، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي تخيم بظلالها علي الاقتصاد العالمي منذ نهاية عام ٢٠٠٨ وحتى الآن ، بهدف حماية حقوق المستفيدين وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية التي يحتاج إليها كل من المساهمين والمستثمرين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وذلك من خلال إعداد قائمة استبيان لاستطلاع أراء فئتين أساسيتين لهما علاقة مباشرة بموضوع البحث ، وهما : عينة من أعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة من العاملين في الجامعات المصرية والسعودية ، وعينة من مديري الشركات المساهمة المصرية والسعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، وبناء عليه يمكن أن يعرض الباحث تلك الدراسة الميدانية على النحو التالي :

أولاً : أسلوب الدراسة :

حيث قام الباحث في هذه الدراسة بتوضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي ، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية السائدة ، وهو ما ينعكس بصورة إيجابية علي تحسين عملية اتخاذ القرارات وحماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة. وقد اعتمد الباحث في هذا القسم علي أسلوب الدراسة الاستطلاعية من خلال تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها علي عينتين من الفئات ذات العلاقة بالإطار المقترح في هذا البحث أو الفئات المؤثرة والمتأثرة بمجال تلك الدراسة ، وهما : عينة من أعضاء هيئة التدريس تخصص المحاسبة العاملين بالجامعات المصرية والسعودية ، وعينة من مديري بعض الشركات المصرية والسعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

كما قام الباحث بالتحقق من مدى ملائمة أسئلة الاستبيان ، وفهم الفئات المستهدفة بتلك الأسئلة من حيث المعني والمضمون ، من خلال إجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض مديري الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية ، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المتلقين لقائمة الاستبيان.

ثانياً : اختيار عينة الدراسة :

لقد قام الباحث باختيار وتحديد عينة الدراسة في فئتين أساسيتين نظراً لوجود علاقة مباشرة بينهما، وبين مجال البحث ، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية ، وهما :

(١) اختيار عدد ٣٠ عضواً من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات المصرية والسعودية تخصص محاسبة علي درجات علمية مختلفة ، أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس.

(٢) اختيار عدد ٣٠ من المديرين في بعض الشركات المساهمة المصرية أو السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

ثالثاً : تصميم قائمة الإستقصاء :

تم تصميم قائمة الاستقصاء وفقاً لفروض البحث الثلاثة ، حيث تضمنت قائمة الاستبيان ثلاث مجموعات من الأسئلة لاختبار الفروض الثلاثة السابق تحديدها في بداية البحث ، كما اشتملت قائمة الاستبيان علي خمس نقاط بمقياس (ليكرت) ، وهي : أوافق تماماً (٥) ، أوافق (٤) ، محايد (٣) ، لا أوافق (٢) ، غير أوافق نهائياً (١).

رابعاً : توزيع قائمة الاستقصاء وتلقي الردود من الفئات المستهدفة في الدراسة :

حيث قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء علي بعض أعضاء هيئة التدريس تخصص محاسبة في الجامعات المصرية والسعودية ، وقد بلغت نسبة الردود علي القائمة من تلك الفئة (١٠٠ %) ، أي عدد (٣٠) قائمة من إجمالي (٣٠) قائمة استقصاء تم تخصيصها لتلك الفئة ، كذلك قام الباحث بتوزيع قائمة الاستقصاء علي مجموعة من المديرين في بعض الشركات المساهمة المصرية والسعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، وقد بلغت نسبة الردود من هذه الفئة (١٠٠ %) حيث بلغ عدد الردود الواردة (٣٠) قائمة من إجمالي عدد (٣٠) قائمة تم تخصيصها لتلك الفئة.

خامساً : تحليل نتائج الاستقصاء واختبار فروض البحث :

حيث قام الباحث باختبار فروض البحث الثلاثة المذكورة باستخدام أسلوب (Chi – Square) والذي تم تطبيقه باستخدام برنامج (SPSS) من خلال مقارنة (Chi – Square) المحسوبة مع قيمة (Chi – Square) الجدولية ، ويمكن عرض نتائج اختبارات فروض البحث بناءً علي تحليل نتائج الردود الواردة علي قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها على هذا النحو:

أولاً: اختبارات الفروض لفئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية

One-Sample Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرض الأول	30	4.3889	.14516	.02650
الفرض الثاني	30	4.3905	.25702	.04692
الفرض الثالث	30	4.3792	.21143	.03860

One-Sample Test[a]

	Test Value = 3.4					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرض الأول	37.312	29	.000	.98889	.9347	1.0431
الفرض الثاني	21.108	29	.000	.99048	.8945	1.0864
الفرض الثالث	25.366	29	.000	.97917	.9002	1.0581

الفرض الأول :

فرض العدم: عدم الموافقة على أن تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي المهتمين بالمحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

الفرض البديل : الموافقة على أن تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي المهتمين بالمحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (sig (p–value بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (sig (p–value مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن انتشار التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية يفرض علي القائمين علي مهنة المحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي

الفرض الثاني :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

الفرض البديل : الموافقة على أن يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (sig (p–value بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (sig (p–value مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه :

الموافقة على أن التعثر المالي يعدُّ بداية للأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات أو البنوك والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية ، وأدت بها في النهاية إلي الفشل المالي والتصفية.

الفرض الثالث :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

الفرض البديل: الموافقة على أن تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (sig (p–value بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (sig (p–value مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في التقارير المالية تعدُّ إحدى أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية

ثانياً: اختبارات الفروض لفئة المديرين بالشركات المصرية والسعودية

One-Sample Statistics[a]

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرض الأول	30	4.5185	.18531	.03383
الفرض الثاني	30	4.5238	.23826	.04350
الفرض الثالث	30	4.5250	.21626	.03948

One-Sample Test[a]

	Test Value = 3.4					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرض الأول	33.060	29	.000	1.11852	1.0493	1.1877
الفرض الثاني	25.835	29	.000	1.12381	1.0348	1.2128
الفرض الثالث	28.493	29	.000	1.12500	1.0442	1.2058

الفرض الأول :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي المهتمين بالمحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

الفرض البديل : الموافقة على أن تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي المهتمين بالمحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن انتشار التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية يفرض علي القائمين علي مهنة المحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات ، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

الفرض الثاني :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

الفرض البديل : الموافقة على أن يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن التعثر المالي يُعدُّ بداية للأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات أو البنوك ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية ، وأدت بها في النهاية إلي الفشل المالي والتصفية.

الفرض الثالث :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

الفرض البديل : الموافقة على أن تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في التقارير المالية تُعدُّ إحدى أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

ثالثاً: اختبارات الفروض لفئتي أعضاء هيئة التدريس والمديرين (العينة كاملة)

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الفرض الأول	60	4.4537	.17751	.02292
الفرض الثاني	60	4.4571	.25474	.03289
الفرض الثالث	60	4.4521	.22442	.02897

One-Sample Test

	Test Value = 3.4					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرض الأول	45.981	59	.000	1.05370	1.0078	1.0996
الفرض الثاني	32.145	59	.000	1.05714	.9913	1.1229
الفرض الثالث	36.312	59	.000	1.05208	.9941	1.1101

الفرض الأول :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي المهتمين بالمحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

الفرض البديل : الموافقة على أن تفرض التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية علي المهتمين بالمحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات، وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي. باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن انتشار التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية يفرض علي القائمين علي مهنة المحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

الفرض الثاني :

فرض العدم : عدم الموافقة على أن يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

الفرض البديل : الموافقة على أن يعتبر التعثر المالي هو بداية الأزمة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، والتي أدت في النهاية إلي الإفلاس والتصفية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن التعثر المالي يُعدُّ بداية للأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات أو البنوك والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية ، وأدت بها في النهاية إلي الفشل المالي والتصفية.

الفرض الثالث :

فرض العدم: عدم الموافقة على أن تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

الفرض البديل : الموافقة على أن تعتبر المعلومات المحاسبية الدورية إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

الموافقة على أن المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في التقارير المالية تُعدُّ إحدى أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد إليها في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

اختبارات الفروض للفروق بين فئتي أعضاء هيئة التدريس والمديرين بالشركات:

Independent Samples Test

		t-test for Equality of Means				
		T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
الفرض الأول	Equal variances assumed.	-3.016-	58	.004	-.12963-	.04298
	Equal variances not assumed.	-3.016-	54.855	.004	-.12963-	.04298
الفرض الثاني	Equal variances assumed.	-2.084-	58	.042	-.13333-	.06399
	Equal variances not assumed.	-2.084-	57.670	.042	-.13333-	.06399
الفرض الثالث	Equal variances assumed.	-2.641-	58	.011	-.14583-	.05522
	Equal variances not assumed.	-2.641-	57.970	.011	-.14583-	.05522

فرض العدم : عدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الأولى.

الفرض البديل : وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الأولى.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٢٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

يوجد فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الأولى.

فرض العدم : عدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثانية.

الفرض البديل : وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثانية.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن :

٠.٠٢٥ < (p-value) sig مما يعني قبول فرض العدم ، ورفض الفرض البديل ؛ أي أنه:

لا يوجد فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثانية.

فرض العدم : عدم وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثالثة.

الفرض البديل : وجود فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثالثة.

باستخدام مستوى معنوية ٥% فإن القرار: بمقارنة قيمة (p-value) sig بمستوى المعنوية نجد أن:

٠.٠٢٥ > (p-value) sig مما يعني رفض فرض العدم ، وقبول الفرض البديل ؛ أي أنه:

يوجد فروق معنوية بين آراء الفئتين فيما يخص المجموعة الثالثة.

وبذلك يتضح أن كلاً من فئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية والسعودية ، وفئة المديرين بالشركات المصرية والسعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية ، قد أكدوا على أن التعثر المالي يُعدُّ بداية للأزمات التي تتعرض لها الشركات أو البنوك ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية ، وأدت بها في النهاية إلي الفشل والتصفية ، أن المعلومات المحاسبية الدورية الواردة في القوائم والتقارير المالية تُعدُّ إحدى أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والإفلاس المالي المصاحب للأزمة المالية.

نتائج وتوصيات البحث

يخلص الباحث في نهاية هذا البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن عرضها فيما يلي:ـ

أولاً : نتائج البحث :

(١) أظهرت الأزمة المالية العالمية مدي الحاجة إلي تفعيل معايير التقارير المالية الدورية الدولية والمحلية بكافة الشركات والمؤسسات المالية العاملة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

(٢) أنه في ظل الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تداعيات ، فإن تطبيق معيار القوائم المالية الدورية الدولي رقم (٣٤) أو المعيار المحاسبي المصري رقم (٣٠) قد دخلت مرحلة جديدة تستوجب ضرورة تطويرها بهدف زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية.

(٣) أن المعلومات المحاسبية الدورية تحقق مزيداً من الشفافية والثقة والمصداقية ، لكونها يتم إعدادها بصفة دورية وعلي فترات متقاربة ، وهو ما يبعث إلي مزيد من الطمأنينة في نفوس المساهمين والمقرضين وباقي الأطراف ذات العلاقة.

(٤) أن المعلومات المحاسبية الدورية تساعد المستثمرين وباقي الأطراف ذات العلاقة بالشركة قياس السيولة النقدية والربحية والكفاءة التشغيلية ، وهو ما يساعد علي تطوير الأداء والتعرف علي نواحي القوة والضعف بالشركة بصفة دورية.

(٥) أن المعلومات المحاسبية الدورية تقدم للملاك ، وحملة الأسهم الوسيلة التي تمكنهم من الوقوف علي الوضع المالي الحقيقي للشركة علي فترات متقاربة ، خلال السنة المالية الواحدة ، والتنبؤ بالأزمات المالية التي تواجهها بدقة عالية.

(٦) أن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون بدرجة كبيرة علي المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير والقوائم المالية المرحلية في الاختيار بين البدائل الاستثمارية ، والتنبؤ بالتعثر أو الفشل المالي الذي قد تتعرض له الشركة ، خاصة في فترات الأزمات المالية الإقليمية أو العالمية.

(٧) أن التقارير والقوائم المالية الدورية بما لها من القدرة علي توفير معلومات مستمرة وملائمة في التوقيت المناسب يُمَكِنها من تحديد نقاط الضعف والانحراف عن الأداء ، واتخاذ القرارات اللازمة لعلاجها ، وهو ما يجنب الشركة التعرض للأزمات المالية والتنبؤ بالتعثر المالي قبل حدوثه.

(٨) أثبتت الدراسة الميدانية من خلال قائمة الاستقصاء التي تم توزيعها علي كل من فئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وفئة المديرين بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية – إيجابية دور المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي ، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من التداعيات والآثار السلبية التي أثرت بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة علي الاقتصاد العالمي.

ثانياً : التوصيات :

(١) ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالتقارير المالية الدورية ، والإجراءات الواجب اتخاذها لتطويرها وتحسينها بالصورة التي تضمن تفعيلها في مواجهة الأزمات المالية ، والحد من تداعياتها ، والآثار السلبية المترتبة عليها ، وعلاج التعثر أو الفشل المالي.

(٢) ضرورة قيام المُراجِع الخارجي بمراجعة القوائم المالية الدورية لتحقيق المزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم ، وهذا يترتب عليه في النهاية زيادة منفعة المعلومات المحاسبية لكافة مستخدميها ، ومساعدتهم علي التنبؤ بالاستمرار والقدرة علي سداد الديون في مواعيدها.

(٣) ضرورة أن يكون هناك إلزام للشركات بإعداد القوائم المالية الدورية وفقاً لنفس المبادئ المحاسبية المُتّبعة في إعداد القوائم المالية السنوية ، من خلال النص صراحة علي ذلك في صلب المعايير المحاسبية المنظمة لذلك.

(٤) ضرورة العمل علي زيادة درجة الوعي لدي كافة الأطراف ، وعلي رأسهم أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين ، بأهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدورية لزيادة الثقة ووضوح الرؤية لديهم بخصوص حقيقة الأوضاع المالية للشركة.

(٥) ضرورة بذل مزيد من الجهود لإصدار وتطوير معايير محاسبية موحدة للتقارير المالية ، وأن تكون تلك المعايير في ضوء المستجدات الحديثة في البيئة المحيطة والمعايير التي أصدرتها الهيئات العلمية والمهنية المسئولة عن مهنة المحاسبة وتراعي ظروف كل الدول وتأخذ صفة الإلزام.

مقترحات للدراسات المستقبلية

(١) دور المعلومات المحاسبية الدورية في دعم وتفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال ـ دراسة ميدانية.

(٢) مدي إيجابية المعلومات المحاسبية الدورية في دعم الميزة التنافسية ، وزيادة الربحية بقطاع البنوك التجارية في ضوء العولمة الاقتصادية ـ دراسة ميدانية.

(٣) دور المعلومات المحاسبية الدورية في تلبية متطلبات سوق الأوراق المالية وزيادة حجم التداول ، بالتطبيق علي سوق الأوراق المالية المصرية.

مراجع البحث

أولاً : مراجع باللغة العربية.

(١) البصيري ، فهد محسن (٢٠٠٩) . " مدققو الحسابات والأزمة المالية " ، *مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي* ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان ، خلال الفترة من ١٣ ـ ١٤ مارس.

(٢) الجهماني ، عمر ، الداود ، عبد الفتاح (٢٠٠٤) . " التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستخدام المقياس المتعدد الاتجاهات " *مجلة دراسات العلوم الإدارية* ، الجامعة الأردنية ، المجلد (٣١) ، العدد (٢) ، عمان ، الأردن: ٣٥ ـ ٦٨.

(٣) الخضيري ، محمد أحمد (٢٠٠٩) . " *الديون المتعثرة ـ الظاهرة ، الأسباب ، العلاج* " ، مكتبة إيزك للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، مصر : ٣٣ ـ ٣٦.

(٤) الشباني ، وليد محمد (٢٠٠٥) . " دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية " ، *كلية إدارة الأعمال ـ جامعة الملك سعود* ، السعودية : ١ ـ ٢٧.

(٥) الطويل ، عمار أكرم (٢٠٠٨) . " مدي اعتماد المصارف علي التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ـ دراسة تطبيقية علي المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، كلية التجارة ـ الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين : ٥٥ ـ ٥٩.

(٦) العبد العال ، رامي رياض (٢٠٠٦) . " أثر استخدام التقارير المالية المرحلية علي العوائد وحجم التداول غير العاديين للأسهم " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، جامعة آل البيت ، عمان ، الأردن : ١ ـ ١٤٨.

(٧) الغصين ، هلا بسام (٢٠٠٤) . " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ـ دراسة تطبيقية علي قطاع المقاولات في قطاع غزة " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، كلية التجارة ـ الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين : ٢١ ـ ٣٠.

(٨) المناصير ، علي فلاح ، الكساسبة ، وصفي عبد الكريم (٢٠٠٩) . " الأزمة المالية العالمية حقيقتها ـ أسبابها ـ تداعياتها ـ وسبل العلاج " ، جامعة الزرقاء الخاصة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجزائر ، بحث بالإنترنت (*boulemkahel.yolasite.com*) : ١ ـ ٤٤.

(٩) النعامي ، علي سليمان (٢٠٠٦) . " نموذج محاسبي مقترح للتنبؤ بتعثر شركات المساهمة العامة " ، *مجلة تنمية الرافدين* ، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل ، العدد (٨٣) ، المجلد (٢٨) ، سوريا : ٣٥ ـ ٥٠.

(١٠) المتيم ، محمود أحمد (٢٠١١) . " محددات الأزمة المالية العالمية وآثارها علي الاقتصاد " ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٣١) ، المجلد الثاني ، العدد الأول ، يناير : ١٠٩ ـ ١٢٧.

(١١) جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة (٢٠١٠) . " الأسباب والآثار المحاسبية للأزمة المالية العالمية " ، بحث منشور بالإنترنت (*www.alextac.com/data/2/4.doc*) : ١ ـ ٣١.

(١٢) جبل ، علاء الدين ، وآخرون (٢٠٠٩) . " دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ـ دراسة تطبيقية علي شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية " ، *مجلة تنمية الرافدين* ، كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الموصل ، العدد (٩٥) ، المجلد (٣١) ، سوريا.

(١٣) خشارمة ، حسين (٢٠٠٠) . " الإفلاس في الشركات المساهمة العامة الأردنية : دراسة ميدانية " ، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات* ، المجلد (١٥) ، العدد (١) ، عمان ، الأردن: ٦ ـ ٣٢.

(١٤) خليل ، محمد أحمد (٢٠١٢) . " تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية ـ دراسة تحليلية انتقادية " ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ـ ببنها ، العدد الثاني ، المجلد (١).

(١٥) ريحان ، الشريف ، وآخرون (٢٠١٢) . " الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية ـ من التشخيص إلي التنبؤ ثم العلاج " ، *هذا البحث مقدم إلي الملتقي الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية* ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـ جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، يومي ٢١ ـ ٢٢ أكتوبر.

(١٦) زعرب ، حمدي ، سكيك ، طارق فايز (٢٠١٠) . " أثر التقارير المالية المرحلية علي سعر السهم وحجم التداول ـ دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، مقدمة إلي كلية التجارة ـ الجامعة الإسلامية بغزة ، فلسطين : ١ ـ ١٢٢.

(١٧) شاهين ، علي ، و مطر ، جهاد (٢٠١١) . " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين ـ دراسة تطبيقية " ، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية* ، العدد الرابع ، المجلد (٤٥) : ٨٤٩ ـ ٨٧٦.

(١٨) شعيب ، شنوف (٢٠١٠) . " الأزمة المالية العالمية من منظور محاسبي " ، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر ، العدد الثامن ، ديسمبر : ١٠٨ ـ ١٣٣.

(١٩) طالب ، محمد الأمين (٢٠١٠) . " انعكاسات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ علي سياسات صندوق النقد الدولي " ، *مجلة الاقتصاد والمجتمع* ، العدد السادس : ٢٣١ ـ ٢٥٣.

(٢٠) عبد الوهاب ، وائل محمد (٢٠٠٩) . " إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي ـ دراسة تحليلية انتقاديه " ، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية* ، كلية التجارة ـ جامعة بنها ، السنة (٢٩) ، العدد الثاني : ١ ـ ٤٢.

(٢١) علي ، أسامة عبد المنعم ، و المشهداني ، عمر إقبال (٢٠١٠) . " الأزمة المالية العالمية هل هي أزمة معايير محاسبية وتدقيقية أم أخلاقية " ، *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـ جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد (٨) ، ديسمبر ، الجزائر : ١٨٠ ـ ٢١٣.

(٢٢) غريب ، أحمد محمد (٢٠٠١) . " مدخل محاسبي مقترح لقياس التنبؤ بتعثر الشركات ـ دراسة ميدانية في شركات قطاع الأعمال العام بجمهورية مصر العربية " ، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق ، المجلد (٢٣) ، العدد الأول ، يناير : ٦٩ ـ ١٣٨.

(٢٣) غنيمي ، سامي محمد (٢٠١٥) . " دور الأزمة المالية المعاصرة في تفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال ـ دراسة تحليلية " ، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق ، السنة (٣٧) ، العدد الأول ، يناير : ٥١ ـ ٩٩.

(٢٤) قريشي ، خير الدين (٢٠١٢) . " دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس ـ دراسة عينة من الشركات الجزائرية في الفترة من ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠ م " ، *رسالة ماجستير في المحاسبة* ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : ٣ ـ ٩٧.

(٢٥) متولي ، أحمد زكي (٢٠٠٩) . " مدخل مقترح لقياس دور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية في التنبؤ بالأزمات المالية للشركات مع دراسة اختبارية " ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية التجارة ـ جامعة طنطا ، العدد الأول : ١٨٣ ـ ٢٥٠.

(٢٦) محي الدين ، وسيم (٢٠٠٩) . " رؤية شاملة حول تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية علي الاقتصاد المصري وخاصة القطاع الخاص " ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ، جامعة الإسكندرية ، المجلد (٤٦) ، العدد الأول ، يناير : ٥١ ـ ٦٢.

(٢٧) مرعي ، عبد الرحمن (٢٠٠٦) . " دور المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المرحلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية " ، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* ، العدد الثاني ، المجلد (٢٢) ، سوريا : ٧٥ ـ ٩٨.

ثانياً : مراجع باللغة الإنجليزية.

(1) *FASB*, (1980) . Qualitative Characteristics of Accounting Information " , SFAC No. 2 , May : 85 – 110.

(2) Gitman , L. J. (1985) . " *Principles of Managerial Finance* " , Hoper & Row Publishers , 3rd Edition , USA : 675 – 679.

(3) Bunyaminu , A. & Issah , M. (2012) . " Predicting Corporate Failure of UK s Listed Companies : Comparing Multiple Discriminant Analysis and Logistic Regression " , *International Research Journal of Finance and Economics* , Issue (94) : 6 – 28.

(4) Koh , H. (1999) . " Model Prediction and Auditor Assessments of Going Concern Status " , *Accounting and Business Research* , Vol. 21 , No. 84 : 331 – 337.

(5) Schall , D. L. & Haley , W. C. (1986) . " *Introduction to Financial Management* " , McGraw-Hill Book Company : 724 – 726.

(6) Ross , W. & Jaffe , J. (2008) . " *Corporate Finance* " , McGraw-Hill Book Company , 8th. Edition , USA : 272 – 285.

(7) Laitinen , E. K. (1994) . " Traditional Versus Operating Cash Flow in Failure Prediction " , *Journal of Business Finance and Accounting* , Vol. 21 , No. 2 : 195 – 217.

(8) Opoku , A. K. , (2011) . " Predicting Corporate Failure and Global Financial Crisis : Theory and Implications " , *Journal of Modern Accounting and Auditing* , Vol. 7 , No. 1 , 38 – 47.

(9) Thurston , L. D. (2009) . " Bankruptcies Continue to Rise Sharply ' , *Caribbean Business* ,Vol. 37 , No. 14 : 10.

(10) Yap , Ben Chin-Fook , et al. , (2011) . " The Predictive Abilities of Financial Ratios in Predicting Company Failure in Malaysia Using a Classic Univarate Approach " , *Australian Journal of Basic and Applied Sciences* , Vol. 5 , No. 8 : 930 – 938.

(11) Ying , W. & Michael , C. (2010) ." Financial Ratios and The Perdition of Bankruptcy : The Ohlson Model Applied to Chinese Publicly Traded Company " , *Proceedings of ASBBS* , Vol. 17 , No. 1.

" وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " (يونس : من الآية ١٠)

ملحق البحث

قائمة الاستقصاء

اسم المُستَطلع رأيـه / ..... (اختياري)

المؤهل العلمي (أو الوظيفية) / .....

المهنة ، ومكان العمل / .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث في هذا الصدد بإعداد بحث بعنوان " دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية ـ دراسة ميدانية " ، ولإتمام البحث يحتاج الباحث إلي تعاونكم معه من خلال قراءة هذا الاستقصاء بعناية والإجابة عن الأسئلة الموجودة فيه بحيادية وموضوعية ، حتى تخرج نتائج البحث معبرة عن الحقيقة ، ودون أي تحيز ، لذا يأمل الباحث من سعادتكم منح قائمة الاستقصاء المرفقة بعضاً من وقتكم للإجابة عن الأسئلة الواردة فيها ، شاكرين لكم – مقدماً – حسن تعاونكم حتى يمكن استكمال هذا البحث.

ويتعهد الباحث أمام الله ثم أمامكم بالحفاظ علي سرية البيانات الواردة في إجاباتكم بتلك القائمة ، وعدم استخدامها في غير أغراض البحث ، مع العلم أنه من حقكم عدم الإفصاح عن بياناتكم الشخصية ، أو اسم الجهة التي تعملون بها.

مع خالص شكري وتقديري

الباحث

د./ سامي محمد أحمد غنيمي

أستاذ مساعد المحاسبة

كلية التجارة ـ جامعة بنها

المجموعة الأولي

والخاصة باختبار الفرض الأول ، والذي يفترض أن انتشار التداعيات والآثار السلبية للأزمة المالية يفرض علي القائمين علي مهنة المحاسبة ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التداعيات وفي مقدمتها التعثر والفشل المالي.

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/١) إن الأزمة المالية لم تحدث فجأة ، وإنما كانت لها عدة مقدمات تمثلت في انهيار العديد من أكبر الشركات.					
(٢/١) إن الأزمة المالية لها مؤشرات وبوادر أبرزها إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات المالية العالمية العملاقة.					
(٣/١) يمكن إرجاع الأزمة المالية إلي ضعف المعايير والنظم المحاسبية بالإضافة إلي انخفاض الجوانب الأخلاقية.					
(٤/١) إن الأزمة المالية كانت بسبب القيام بعمليات تمويل خارج الميزانية وفشل المعايير المحاسبية في حماية حقوق الغير.					
(٥/١) إن التطبيق الخاطئ لمعيار محاسبة القيمة العادلة واستغلال مرونة التطبيق لصالح الإدارة ساهم في حدوث الأزمة المالية العالمية بدرجة كبيرة.					
(٦/١) إن علاج الأزمة المالية يتطلب ضرورة تحسين الجانب الإعلامي للمحاسبة لكي يفي باحتياجات كافة المستخدمين.					
(٧/١) أنه كان من أهم أسباب الأزمة المالية ضعف الاستقلال اللازم لكل من أعضاء لجان المراجعة والمراجع الخارجي.					
(٨/١) عدم وجود معايير موحدة للمحاسبة تتضمن إجراءات محددة للتطبيق ساهم بدرجة كبيرة في الأزمة المالية.					
(٩/١) عدم قدرة المعايير المحاسبية علي ملاحقة التطور في استخدام الأدوات المالية الحديثة والتطورات التكنولوجية وظاهرة العولمة ، ساهم بدرجة كبيرة في الأزمة المالية.					

المجموعة الثانية

والتي تخص اختبار الفرض الثاني ، والذي يفترض أن التعثر المالي يُعدُّ بداية للأزمات المالية التي تتعرض لها الشركات أو البنوك ، والتي تزايدت أسباب حدوثها في ظل الأزمة المالية العالمية ، وأدت بها في النهاية إلي الفشل المالي والتصفية.

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/٢) إن قصور المعايير المحاسبية من حيث الصياغة وعدم الإلزام بتطبيقها يسبب التعثر المالي وهو بداية الأزمات.					
(٢/٢) لقد سبقت الأزمة المالية العديد من حالات التعثر والفشل المالي في معظم دول العالم المتقدمة والنامية علي حد سواء.					
(٣/٢) إن مواجهة التعثر المالي يمكن أن يتم من خلال اتباع برامج للتحفيز الاقتصادي وضخ المزيد من الأموال وتطبيق برامج الإنقاذ المالي.					
(٤/٢) تعرضت العديد من الشركات والبنوك لحالات التعثر والإفلاس المالي قبل بداية الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ ، وهو ما يؤكد أن التعثر المالي هو البداية الفعلية للأزمة المالية.					
(٥/٢) إن التعثر المالي هو بداية الفشل المالي يتبعه الإفلاس والتصفية القانونية ، ومع تعدد حالات التصفية يحدث ما يسمى بالخلل الاقتصادي وهو ما يمثل أزمة مالية حقيقية.					
(٦/٢) بالرغم من تعدد صور وأنواع الفشل المالي الذي تتعرض له الشركات والمؤسسات المالية فإن جميعها تصل بالمنشأة إلي الإفلاس والتصفية القانونية.					
(٧/٢) إن ما تتعرض له الشركات والمؤسسات المالية من حالات التعثر والفشل المالي ، هو محصلة لعدة عوامل علي رأسها ضعف الإدارة وعدم القدرة علي وضع الحلول المناسبة للعلاج.					

المجموعة الثالثة

والتي تتناول اختبار الفرض الثالث ، والذي يفترض أن المعلومات المحاسبية الدورية (المرحلية) الواردة في التقارير المالية تُعدُّ إحدى أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالتعثر والفشل المالي المصاحب للأزمة المالية العالمية.

الأسئلة والاستفسارات	أوافق تماماً	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائياً
(١/٣) إن المعلومات المحاسبية الدورية تحقق مزيدا من الثقة والمصداقية والشفافية لكونها يتم إعدادها بصفة دورية وعلي فترات متقاربة خلال السنة المالية.					
(٢/٣) إن المعلومات المحاسبية الدورية تساعد المستفيدين علي الاستفادة من تطبيق أساليب التحليل المالي لقياس الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية.					
(٣/٣) إن المعلومات المحاسبية السنوية لم تعد كافية للوفاء باحتياجات المساهمين بسبب التطورات المتلاحقة والعولمة.					
(٤/٣) إن تقديم المعلومات المحاسبية الدورية علي فترات متقاربة يساعد المستثمرين والدائنين علي تحديد مدى قدرة المنظمة علي تحقيق الأرباح والسيولة النقدية.					
(٥/٣) إن المعلومات المحاسبية الدورية بما لها من خاصية الملاءمة والتوقيت المناسب يحقق كفاءة التحليل والتنبؤ بالأحداث المالية.					
(٦/٣) إن المعلومات المحاسبية الدورية تمثل أساساً للوصول إلي التنبؤات المستقبلية ، ولا تمثل تنبؤات في حد ذاتها.					
(٧/٣) إن المعلومات المحاسبية الدورية يمكن أن تساهم بإيجابية في تقديم إنذار مبكر عن احتمال وقوع التعثر المالي قبل حدوثه					
(٨/٣) إن قيام المراجع الخارجي بمراجعة القوائم الدورية يدعم عملية اكتشاف الأخطاء والغش بصفة دورية ، وبالتالي يساعد علي تقديم مقترحات العلاج ومواجهة التعثر والفشل المالي.					

مع خالص شكري وتقديري لشخصكم الكريم

الباحث